

اتجاهات حديثة في الاقتصاد السياسي:
تحليل الخطاب والسرد في محاولة إدارة الإصلاح
الاقتصادي في ليبيا (2003 - 2010)،
ودروس منه للمستقبل.

د.أنس أبوبكر بعيرة
قسم الإدارة العامة - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

ملخص:

يتناول هذا البحث اتجاهها جديدا في تحليل الاقتصاد السياسي عبر إدخال مداخل الخطاب والسرد في السياسات العامة الحديثة، من أجل تقديم تفسير للديناميكيات الحقيقية التي تقف وراء توجهات التغيير الاقتصادي في الأنظمة الشمولية، حيث يركز هذا البحث على حالة الإصلاح الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2003-2010م. ينطلق البحث من ثلاثة أسئلة تركز على إخفاق التحليل الكمي للمؤسسات المالية الدولية في تفسير الإصلاح الاقتصادي المعلن في ليبيا خلال فترة البحث، والبحث في المؤثرات المنبثقة من السياق الليبي حيال الإصلاح المعلن ومدى تأثيرها في الفترة الانتقالية الحالية، و ينصرف السؤال الأخير منها إلى الاستفسار عن متطلبات التحليل التجريبي الكيفي المستقبلي، من أجل توطيد هوية مؤسسية مستقرة للإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا في ضوء التحليل الكيفي. كما ارتكز البحث على فرضية أساسية حول علاقة العجز التحليلي لأدوات التحليل الكمي لمؤسسات تقييم الإدارة الاقتصادية الدولية بشأن ليبيا وإغفاله عن توفير أدلة تجريبية نابعة من التحليل الكيفي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالسياق المؤسسي للإدارة الاقتصادية في ليبيا.

كما أن هذا البحث يستخدم منهج دراسة الحالة Case Study Research بالتطبيق على حالة ليبيا، و بتوظيف الأطر التحليلية والنظرية الجديدة للخطاب والسرد من أجل التحليل الكيفي لتغيير السياسات العامة في الإدارة الحكومية الاقتصادية، هذه الأطر هي إطار الخطاب المؤسسي Discursive Institutionalism وإطار السرد في السياسات العامة Narrative Policy Framework ، كذلك فقد اعتمد البحث في التحليل وجمع البيانات على تقنية الترميز Coding باستخدام برنامج NVivo للتحليل الكيفي، اعتمادا على الأطر التحليلية السابقة وإسقاط هذه الأطر على السياق المؤسسي الليبي . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، وأوصت بوضع دروس لواقع المرحلة الانتقالية الحالية في ليبيا، سعيا للوصول إلى نموذج مؤسسي مستقبلي إنطلاقا من سياسات الماضي المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي المعلن في ليبيا خلال الفترة 2003-2010م.

الكلمات الأساسية: الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح التنظيمي، الخطاب المؤسسي، إطار السرد في السياسة العامة، الحكم الرشيد.

1. مقدمة:

يلتفت البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وعلم الاقتصاد السياسي بشكل خاص بما يتضمنه من صلات بمجالات الإدارة الحكومية، إلى تقديم التحليل التجريبي Empirical Analysis والذي يمكن أن يظهر ما إذا كان التخمين (الأسئلة والفرضيات التي نضعها) في العلوم الاجتماعية صحيحاً أم خاطئاً وفحص العلاقة السببية التأثيرية بين المتغيرات. إن اتباع المنهجية العلمية الملائمة لطبيعة الدراسة تساهم بشكل فعال في توليد البيانات وتحليلها بشكل يقدم الحقائق والحلول (Schwartz, 2012). فتصميم أي بحث هو الذي يقدم الأدوات المناسبة لفحص فرضية البحث والأسئلة بطريقة منهجية (Flick, 2006)، علاوة على ذلك تتطلب كل ظاهرة بحثية طريقة مناسبة خاصة بها لمعالجة الأسئلة والفرضيات التي تم تطويرها من الأدبيات. ويحدد تصميم البحث أيضاً تقنيات جمع البيانات لتحديد جودة التحليل، الأمر الذي يتطلب استخدام كل من التحليلين الكيفي والكمي Qualitative and Quantitative Analysis (Howe, 1992). وعليه فإن هذا البحث ينظر في مدى ملائمة التحليل الكيفي المعمق للتطبيق على دراسات الاقتصاد السياسي في ليبيا، الذي فشلت كثير من الدراسات الكمية في تقديم تفسيرات وافية حول التأثيرات السياسية والاقتصادية المحيطة بمؤسسات الإدارة العامة.

2. مشكلة البحث:

تري Emilie Combaz (2014) من خلال دراستها الرائدة عن الاقتصاد السياسي الليبي بعد فترة فبراير 2011؛ أن مؤسسات السياسات والإدارة العامة قد افتقرت إلى التماسك والاستقرار منذ عام 2011؛ فمنذ ذلك التاريخ والبلاد تشهد تغييرات جذرية وتحولات في شتى المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لأن السياق المؤسسي الحالي لا يزال غامضاً غير واضح، فإن فهم الاقتصاد السياسي الليبي الجديد محفوفٌ كثيراً بالمخاطر المنهجية. وهو مُحاط أيضاً بمظاهر عدم اليقين Uncertainty ونقص كبير في الأدب النوعي المعمق، الذي يستطيع تفسير السياق المؤسسي السابق والحالي للإدارة الاقتصادية في ليبيا. وقد يُعزى السبب في ذلك إلى وجود معضلة في تفسير التغييرات التي ارتبطت بالإدارة الاقتصادية في ليبيا، ولا سيما خلال الفترة من عام 2003 إلى 2010. بموجب ذلك تبرز التساؤلات الأساسية البحثية لهذه المشكلة.

3. تساؤلات البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لأغراضه صيغت ثلاثة تساؤلات رئيسية هي:

التساؤل الأول: لماذا فشلت الأساليب الكمية التقليدية في تقديم تفسيرات وافية لديناميكيات السياسية والاجتماعية المؤثرة في أداء ومخرجات الإدارة الحكومية لمؤسسات القطاع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2003-2010)؟

التساؤل الثاني: ما هي أبرز المؤثرات المنبثقة من السياق المؤسسي الليبي (2003-2010م) والتي لا تزال ذات تأثير بالسياق في مؤسسات الإدارة الحكومية الاقتصادية الانتقالية (2011-2019م)؟

التساؤل الثالث: ما هي متطلبات التحليل التجريبي الكيفي المستقبلي من أجل توطین هوية مؤسسية مستقرة للإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا في ضوء التحليل الكيفي للإدارة الحكومية الاقتصادية (2003 - 2010 م)؟

4. فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من التوقع التالي: "يعود العجز التحليلي لأدوات التحليل الكمي لمؤسسات تقييم الإدارة الاقتصادية الدولية بشأن ليبيا إلى إغفالها عن توفير أدلة تجريبية نابعة من التحليل الكيفي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالسياق المؤسسي للإدارة الاقتصادية في ليبيا".

5. هدف البحث:

يتمثل هدف البحث الأساسي في كونه يتطلع إلى تقديم مدخل لنقاش مستقبلي أوسع حول علاقة العجز التحليلي لأدوات التحليل الكمي لمؤسسات تقييم الإدارة

الاقتصادية الدولية بشأن ليبيا، والتي أغفلت توفير أدلة تجريبية تكون نابعة من التحليل الكيفي للتأثيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالسياق المؤسسي للإدارة الاقتصادية في ليبيا. يقدم هذا البحث بشكل أساسي التأثيرات السياسية.

6. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه أحد المحاولات الحديثة التي تتخذ اتجاها جديدا في تحليل الاقتصاد السياسي، عبر إدخال مداخل الخطاب والسردي في السياسات العامة الحديثة، من أجل تقديم تفسير للديناميكيات الحقيقية التي تقف وراء توجهات التغيير الاقتصادي في الأنظمة الشمولية وباستخدام التحليل الكيفي.

7. مصطلحات البحث:

المصطلحات الرئيسية المستخدمة في إجراءات هذا البحث هي الآتي:

■ الإصلاح الاقتصادي:

يُعد الإصلاح الاقتصادي أحد أوجه الإصلاحات المؤسسية لمنظومة الحكم الرشيد من خلال التأكيد على حسن توظيف الموارد وإعادة هيكلة الاقتصاد (Bevir, 2009)، وهو أيضا ذلك التغيير الذي يشمل أربعة أوجه اقتصادية أساسية في مكونات نظام الإدارة العامة حيال الاقتصاد، وهي تبسيط وتسهيل إجراءات الأعمال، ومنح الائتمان، والتجارة عبر الحدود (Hvidt, 2011).

■ الإصلاح التنظيمي لإدارة العامة الاقتصادية:

يعتبر الإصلاح التنظيمي من مجالات الحكم الرشيد ، حيث يهتم بتفسير التغيير في السياسات العامة سعياً نحو اقتراح حلول لمشكلات الإدارة العامة خصوصاً في الأنظمة الشمولية (Holmberg, et al., 2008)، ويهتم أيضاً بتتبع الجودة التشريعية في الإصلاح الاقتصادي التي تلعب دوراً كبيراً في قيادة وتوجيه آليات التغيير الاقتصادي لدى صانعي السياسات العامة (Gamble, 2000) لأن التدابير التشريعية تمثل إحدى المكونات المؤسسية الرئيسة لإدارة الحكم الاقتصادي في الدولة، وتفتح مسارات بحثية مهمة لفهم الترتيبات المؤسسية لتسيير وإدارة الاقتصاد الوطني بحسب خصوصية الدولة والنظر إلى توزيع القوى فيها (Radaelli and De Franco, 2007).

■ الخطاب المؤسسي:

يعتبر الخطاب المؤسسي أحد الأطر التحليلية والنظرية الحديثة المستمدة من المداخل الاقتصادية المعاصرة، وهو الإطار الذي يقدم الربط الواقعي بين استحقاقات الترتيبات المؤسسية في دولة ما بصورة حقيقية من خلال ربط أفكار السياسات العامة بالفاعلين الرسميين وبالأطر المؤسسية القائمة، ويُمكن باحث السياسة العامة من التعرف على أفكار الإصلاح والتغيير المؤسسي للسياسات العامة، إلى جانب الخطط والبرامج المتعلقة بالإصلاح (Schmidt, 2008).

■ إطار السرد في السياسة العامة:

يعني سرد السياسات العامة دراسة وتحليل الظروف والأحوال والمواقف التي يتشكل فيها الخطاب المؤسسي للسياسات العامة، ويعني الإطار هنا وجود قاعدة نظرية وتحليلية واضحة لتحليل الخطاب المؤسسي، بما يتلاءم مع السياق الوطني المؤسسي لدولة ما. أي أن لكل سياسات عامة ضمن برنامج الإصلاحات المؤسسي "بعداً سردياً" (Narrative Dimension) لكي يتولى صانع القرار تبريرها وإقناع المستهدفين محلياً ودولياً بها (Mcbeth, 2010).

■ الحكم الرشيد:

يشير مصطلح الحكم الرشيد في البلدان النامية إلى كافة الإصلاحات والتعديلات المؤسسية والممارسات ومخرجات السياسات العامة، التي تكون مطلوبة من أجل تحسين الخدمة والتنمية في الدولة شاملة أبعاداً متعددة تقاس بواسطتها كل هذه الاعتبارات (Bevir, 2009).

8. تصميم البحث والمناهج والمداخل التي تستخدم في البحوث الكيفية حول الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية:

يوفر تصميم البحث خطوات منهجية ومنظمة نحو جمع وتحليل الأدلة التجريبية التي جمعها الباحثون (Remenyi, 1998)، هذا التعريف مناسب لتحليل سليم من قبل مدخل الخطاب المؤسسي (DI) وإطار السياسة العامة السردية (NPF)، حيث

يعالج تصميم البحث الأدوات المناسبة لفحص فرضية البحث والأسئلة بطريقة منهجية (Flick, 2006).

إن طبيعة البحث النظرية تتطلب التعمق في الأدب النظري وأدب الحكم الرشيد Good Governance، كما تتم كذلك الاستعانة بمدخل الخطاب المؤسسي Discursive Institutionalism من أجل تقديم أسلوب الترميز الكيفي لحصر موضوعات التحليل Coding of Them-، حيث ستركز هذه التقنية على تقنية NVivo وهو برنامج التحليل الكيفي الرائد الجديد، الذي يُقدّم من خلال هذا البحث لكافة التخصصات ذات الصلة بعلم الاقتصاد من أجل تدشين البحث الكيفي وبناء الدليل التجريبي.

9. الأساليب الكمية والكيفية في تحليل الإصلاح المؤسسي الاقتصادي: مدى الحاجة إلى التحليل الكيفي في دراسات الحالة.

1.9 قياس التغيير في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية:

لقد حثت التطورات في تعريف إدارة الحكم الرشيد للسياسات الاقتصادية العلماء على البحث عن "التعريفات الإجرائية Operational Concepts" كمسألة مهمة في البحث عن تدابير لفهم التأثير المؤسسي على تغيير السياسة العامة الاقتصادية، حيث استندت هذه الجهود إلى وضع بروتوكول منهجي واضح للقياس، لتوفير العوامل المحددة المكتسبة من التحليل التجريبي الكمي

(Kaufmann, et al., 2000)، وتزامنت هذه المحاولات مع جهود صندوق النقد الدولي (IMF)، والتي أعلنت في عام 1996 أن الركائز الرئيسية اللازمة للحكم الاقتصادي الجيد تشمل: سيادة القانون، والشفافية، والكفاءة، ومساءلة القطاع العام، ومكافحة الفساد، والإصلاح التنظيمي. ولقد أكد صندوق النقد الدولي أن إجراء أية تغييرات في السياسات العامة أو الإصلاح المؤسسي يجب أن يحدده المانحون وصندوق النقد الدولي. كما يجب مراعاة "الخصوصية المحلية Local Specificity" (IMF, 1997).

وفي عام 1997، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره المعروف بعنوان "الدولة المتقلصة Shrinking State"، والذي يتناول الأهداف الرئيسية لتغيير الحكم، من خلال معالجة دور الدولة المتقلص في القطاع العام. فقد أكد هذا التقرير على ضرورة تحقيق الانسجام بين الجهات الفاعلة الحكومية والعدالة الاجتماعية، وذكر أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة المواطنين. كما اهتم التقرير بهدف تحقيق مستويات الكفاءة في السياسات الاقتصادية. لذلك، تشير عملية تغيير الحوكمة Governance بشكل أساسي إلى شبكة المؤسسات الحكومية التي تستخدم لوائح تهدف إلى تحقيق اقتصاد مستدام يؤدي إلى الرخاء والرفاهية (UNDP, 1997).

تحديد الحكم الرشيد على أساس أبعاد مؤسسية قابلة للقياس والتي تشكل عنصر منهجيته. وفقاً لكوفمان وآخرين، يتم تعريف الحكم الرشيد على أنه: "التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين. ويشمل ذلك ما يلي: (1) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومحاسبتها ومراقبتها واستبدالها، (2) قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة وتنفيذ وإنفاذ سياسات ولوائح سليمة، (3) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم" (Kaufmann, et al., 2000). ولمزيد من الانتشار لهذا التعريف الواسع، تم إنشاء المنهجية التجميعية وتنظيمها في "مسائل الحكم الرشيد العالمية (WGI)" المعروفة على أساس بناء ستة مؤشرات مجمعة تتناول مسائل الحكم الرشيد، بدءاً من مقارنة تحليلية بين 150 دولة، وتقديم دليل تجريبي على التأثير السببي للحكومة على تغيير السياسة العامة (Kaufmann, et al., 1999). وتشمل أبعاد الحكم الستة التي تتضمن مؤشر "علو صوت المحاسبة والمساءلة" ومؤشر "عدم الاستقرار السياسي والعنف" و"فعالية الحكومة" و"حكم القانون" و"السيطرة على الفساد"، وأخيراً "الجودة التنظيمية والتشريعية".

إن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تغيير الحوكمة تُشابه كثيراً تعريف البنك الدولي، من حيث التركيز على الممارسة الجيدة للسياسة، لكن منظوره يفتقر إلى ضرورة توفير "تعريفات تشغيلية (إجرائية) للأداء المؤسسي لإدارة الحكومية الاقتصادية تستند إلى عمل تجريبي كمي جوهري Substantive Empirical Work. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي (DG) التي حددت الحكم الرشيد من "زاوية الديمقراطية"، مع التركيز على المساءلة والشمولية وأيضاً دعائم سيادة القانون، والشفافية، والاستجابة، والآراء، والعدالة، والكفاءة، والفعالية.

وفي الواقع، إن هذه المكونات لا تمثل سوى قائمة طويلة من الميزات المرغوب فيها للحكم الرشيد. وبدلاً من قياس الحوكمة، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "مقارنات تفاعلية Interactive Comparisons" تستند إلى جمع عمل المنظمات الأخرى، وخاصة القياسات التي قدمها البنك الدولي. ثم تم تقديم مبادرة الحكم الرشيد العربية الإقليمية (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR) التي تعكس دليلاً واضحاً على فشل هذا القياس - إذا جاز التعبير - حيث تم سحبه بالكامل في عام 2012 م بسبب عدم كفاية البيانات التي يمكن أن تفسر الحكم وتغيير السياسات في المنطقة العربية. ثم أطلق البنك الدولي "منهجية التجميع Aggregating Methodology" المعروفة في الوسطين المهني والأكاديمي (Kaufmann, et al., 2000)، وبدأ في

2.9 المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية International Financial Institutions-IFI وتحليل الإصلاحات الاقتصادية في ليبيا: نظرة في مظاهر العجز التحليلي في أدوات التحليل الكمي:

رغم أن المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق النقد الدولي قدمت تعريفات محددة لمكونات الحكم الرشيد في الإدارة الاقتصادية؛ إلا أن البنك الدولي يُعد أكثر المؤسسات التي قدمت آليات قياس كمية للإدارة العامة الاقتصادية. ولذلك تم إنشاء هذه المنهجية في عام 1999م لتحديد وقياس مسائل الحوكمة وتضمنت ثلاث خطوات رئيسية. أولاً، يأتي تصنيف البيانات المكتسبة من الاستطلاعات وبيانات الاستطلاعات من المصادر الفردية إلى الأبعاد الستة المذكورة أعلاه. وتركز الخطوة الثانية على تحديد نطاق قيمة الاستجابات، ثم تصنيف الأنظمة من النطاق - 2.5 إلى + 2.5 نقطة على مقياس الإحصاء. تتعلق الخطوة الثالثة أساساً بتطبيق الأساليب الكمية لإدارة البيانات في توفير نتائج تغيير السياسة. في الفترة ما بين عامي 2000 و 2014م، قام الباحثون المرتبطون بمشروع البنك الدولي بتوسيع نطاق دراستهم ليشمل 215 دولة، باستخدام مصادر بيانات مجمعة مقدمة من 25 مؤسسة معروفة في العالم، تم تجميعها وفقاً للأبعاد الستة المذكورة أعلاه (Kaufmann, et al., 2000, The World Bank 2013). تم استخدام البيانات المجمعة لتصنيف أداء السياسة في كل مكون من مكونات الحوكمة، مع درجات تتراوح بين (- 2.5 إلى 2.5)

أو (0-100) مئوية. كان السبب الرئيسي لإجراء هذا العمل هو فهم أوجه التشابه والاختلاف التي يمكن أن تبرر تغيير السياسة في جوانب مختلفة (Kaufmann, et al., 1999).

3.9 مشكلات القياس الكمية والانتقادات الموجهة لها:

يحمل تقييم البنك الدولي وبيانات العلماء المرتبطة به العديد من المزايا والعيوب لتحليل السببية (1)، من حيث الميزة الرئيسية المقدمة، قدم العمل عبر البلاد كمية كبيرة من البيانات الغنية والنتائج (Kaufmann, et al., 1999). في المقابل، وجهت العديد الانتقادات إلى هذا العمل مشيرة إلى الثغرات الرئيسية في هذا التحليل التقليدي للحكم وتغيير السياسة العامة مثل، وجود قيود تتعلق بالإهمال في شرح "السياق المؤسسي الوطني"، خاصة لكل حالة من الأنظمة غير الديمقراطية مثل ليبيا، علاوة على ذلك، كانت المقارنات القائمة على التصورات التي تم الحصول عليها من خلال استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية (الخبراء ورجال الأعمال) تستند بشكل أساسي إلى عدم "توفر البيانات المعقدة الكافية" وبالتالي أثارت مخاوف جدية من جودة البيانات وتغطيتها (Kaufmann, et al., 1999) وأثرها السلبي على تفسير ديناميات تغيير السياسات في سياق وطني معين، فضلاً عن ظهور فجوات في استطلاعات الرأي والاستطلاعات والأسئلة المتعلقة بطبيعة العمل، الأمر الذي يُضعف أسس "تحليل الإدراك Perception Analysis"، كما

أيضا الطريق لدراسات "المؤسسية الجديدة New Institutionalism" من أجل تقديم تفسير لسببية الإدارة الحكومية على السياسات الاقتصادية. علاوة على ذلك، فتح النقاش مسارات جديدة لقضايا السببية الجديدة التي تتعلق بسياق البلد مثل: هيكل القوى السياسية القائمة في الدولة والمجتمع وطبيعة المؤسسات السياسية والسياسات العامة ذات الجذور المجتمعية. كلها كانت مقترنة بالدعوة إلى تطوير آليات جديدة، تستند إلى دراسة الظروف الكامنة وراء شكل المؤسسات وعملية التفاعل المحيطة بالسياسات العامة (Sangmpam, 2007).

ومع ذلك، بقيت أسئلة ضبط المفاهيم وتوفير آليات القياس الكمي دون إجابة، مما جعل تأثيرات إدارة الحكم على السياسة الاقتصادية فكرة غير متفق عليها (Landman and Häusermann, 2003). في هذا الصدد جادل الفريق البحثي المكون من (Kurtz and Schr-ank, 2007) بأن التدابير السائدة للحكم الرشيد عانت من مزيد من "التحيز الإدراكي" بسبب تأثير السياق المؤسسي الوطني على الردود التي تم جمعها من استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية اللازمة للتحليل الكمي. وبرزت كذلك مشكلة أخرى في التحليل الكمي هي "الخلط المفاهيمي" فيما يخص اختيارات السياسة العامة. لقد قام هذا الاتجاه على المؤسسية الجديدة New institutionalism (Dellepiane-Avellaneda, 2009).

في الاستجابات المتعلقة بالممارسة السلبية للحكم في الأنظمة الاستبدادية، لأنها تأثرت بـ "التصورات الخاصة بكل بلد"، وبالتالي أعاقحت إجراء مقارنات سليمة (Kaufmann, et al., 1999)، بالإضافة إلى تباين النتائج السلبية والإيجابية. هذا يكشف عن الاختلافات بين الأنظمة كما في مستويات الدخل، والتي تبين وجود علاقة عكسية بين الحوكمة في تغيير السياسة. وقد جعل هذا التحليل من الصعب تقديم نتائج مقارنة متوافقة (Kaufmann, et al., 1999, La Porta, et al., 1999). كما انعكست الفجوة في تفسير السببية في غياب واضح لـ "آلية تحليلية كيفية" يمكنها تفسير آثار السياق المؤسسي على تغيير السياسة العامة.

10. ظهور الحاجة إلى التحليل المؤسسي الكيفي الجديد في الحالة الليبية بعد إخفاق التحليل الكمي:

كان ربط تحليل الأداء المؤسسي (أداء المؤسسات) بمخرجات أداء الإدارة الحكومية (السياسات الاقتصادية) أمرا حاسماً في الحصول على تحديد أفضل لتأثير السياق المؤسسي على قدرة أي نظام على الحكم الاقتصادي بطريقة فعالة (Peters, 2005)، كما دعت المؤسسية الجديدة في العلوم السياسية إلى تحليل أوجه التكامل المؤسسي (Hall and So- skice, 2001) و "الثقافة" بغية صياغة السياسات والنتائج الاقتصادية النهائية. كما شدد (North, 1997) على الدور الحاسم الذي تلعبه الثقافة والتاريخ في خلق نمو اقتصادي مثمر، لأنه يشكل السياق المؤسسي الوطني. لقد مهد هذا التوجه

هذا الصراع بين النخبة لاحقاً في دراسة الحالة الخاصة بنا على ليبيا، على الرغم من انعكاسه في النزاعات حول الأدوار الخطابية السردية حول قرارات السياسات العامة. ثم ميزت دراسات أخرى بين السلطات "الرسمية" والسلطات "غير الرسمية" (Dellepiane - Avellaneda, 2009). يشير هذا إلى البحث عن مناهج نوعية للآليات التحليلية لتفسير تأثير الحوكمة على تغيير السياسات الاقتصادية. وقبل الحديث عن إخفاق التحليل الكمي في تقديم تفسير حول النزوع إلى إحداث التغيير في إدارة السياسات الاقتصادية في الحالة الليبية، يلزمنا أن نشير إلى أن الأدب الدولي في دراسة وتحليل التغيير في إدارة الحكم قد فشل في تقديم تفسير عن حالات الأنظمة الشمولية المشابهة للحالة الليبية (2003-2010). واستمر السؤال الرئيسي المتعلق بظهور "الجيل الجديد من الأنظمة الشمولية"، وكيف يميل حكام الإدارة العامة إلى الحفاظ على تأثيرهم على أي تغيير في القيادة، "فعدم اليقين Uncertainty" يُحيط باستقرار تلك الأنظمة الشمولية (Brownlee, 2007) وغالباً ما تسعى هذه الأنظمة الشخصية في الإدارة العامة إلى اختيار "بعض ميزات الإصلاح الاقتصادي" لتقديم نوع محدد من التغيير.

إن ذلك يقودنا أيضاً إلى إبراز ما يعرف بتبني "مظاهر محددة" من الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية الاقتصادية دون غيرها، كما حدث في حالة ليبيا خلال الفترة 2003-2010م والتي عجز البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والبحث الكمي بها عن تقديم

وفي الواقع، هذا الاتجاه أشار صراحة إلى أن منهجية تجميع البنك الدولي على أنها تعاني من "عجز تحليلي Analytical Deficit" وفقاً لإهمال الظروف التي تشكل السياق المؤسسي وتساعدنا على فهم العلاقة السببية. إن هذا التقصير يتطلب زيادة الاهتمام بالقضية الأساسية المتمثلة في "تأثير السياق المؤسسي الوطني" على تغيير السياسات العامة. فلم تتم تغطية القضية بشكل كاف لتفسير "لغز السببية" الذي يتوفر فيها تأثير نمط الإدارة الحكومية على السياسات الاقتصادية. إن ما يثير المزيد من هذا القلق هو الدليل التجريبي القوي الذي يظهر أن بعض الأنظمة الشمولية التي تتشابه مع النمط الليبي السابق في إدارة الحكم ولكنها تنتج نمواً اقتصادياً أكثر استدامة من غيرها (كالإمارات). لقد دعا هذا التوجه الجديد البحوث إلى التمييز بين "قواعد اللعبة"، وإستراتيجيات ومعتقدات "اللاعبين للعبة" أنفسهم، لقد استند هذا النقاش في الاقتصاد السياسي إلى موضوع "المؤسسات مقابل تغيير السياسات العامة" (Alesina, 1997).

ووفقاً للأداء السياسي المثير للإعجاب في عدد من الأنظمة الآسيوية (الحكومات الشمولية بشكل رئيسي - بما فيها الصين) صاغ الباحثون إدعاءات حول الديناميكيات الحقيقية وراء "خيارات السياسة العامة" وكيف تأثروا بالسياق المؤسسي الوطني. من بين الأمثلة المقدمة في هذا العدد سمات عدم الاستقرار السياسي والنزاع السياسي بين النخب السياسية لمثل هذه الأنواع من الأنظمة (Mantzavinos, 2004) - سوف يظهر

العملية المجسدة لهذا التوجه - على سبيل المثال- محاولة الإدارة الحكومية آنذاك "إظهار وجود شريك موثوق به" مع اقتصاد مفتوح جذاب للأعمال التجارية الدولية (إتفاقية التعاون مع إيطاليا)، وكذلك إظهار ليبيا كدولة رائدة في التنمية الاقتصادية الإقليمية والقارية على مستوى أفريقيا. لذلك نفترض (أونتوقع) أن يتبنى قادة الدولة الشمولية مظاهر تخدم نواياهم وأهدافهم. وعلى ضوء السياق الوطني عندهم، نتوقع ألا يتم اختيار العديد من المبادئ المؤسسية التنظيمية ذات الأهمية المركزية في الأدبيات من قبل حكام نمط الشمولية مثل: "الضرورة"، "الاتساق"، "إمكانية الوصول"، "المساءلة"، "الاستشارات التعددية المفتوحة" (Argy and Johnson, 2003). واتفق معهم كذلك كل من (Radaelli and De Fra- ncesco, 2007).

إن ما سبق من معايير كلها ليست أولويات بالنسبة للإدارة الحكومية الاقتصادية لنظام شمولي مركزي في قراراته. يبدو في هذا الصدد أن القواعد الشمولية (القائمة على سيطرة المركز على مقاليد القرار) في البلدان النامية تعتمد نوعاً من الجودة التنظيمية Regulatory Quality تكون مرتبطة بشكل أساسي بالإصلاحات الاقتصادية Economic Reforms، التي قدمها البنك الدولي. في هذا السياق، توصلت الدراسات العلمية الكمية للبنك الدولي إلى وجود تباين ملحوظ بين الأنظمة الشمولية عند إجراء تحليلها للجودة التنظيمية. لكن ما كان مفقوداً بشكل ملحوظ في هذا الاتجاه هو تقديم "تفسير كيفي" Qualitative

تفسير واضح لهذه التفضيلات المحددة في زمن محدد. فلماذا يتم اختيار سياسات اقتصادية محددة من الإدارة الحكومية في السياسات الاقتصادية؟ وما موقف التحليل الكمي التقليدي من هذه الاختيارات؟ إن عدم وجود تعريف موحد متفق عليه للحكم الرشيد كان هو النقد الرئيسي الموجه لقصور التحليل الكمي عن تفسير مشكلات السببية العكسية في تحليل الحوكمة والسياسات الاقتصادية (Charron and Lapuente, 2011, Holmberg and Rothstein, 2012). وهنا يجادل (afors, 2013) بأن البحث عن تعريف واضح لجودة الحوكمة -Quality of Governance- يتطلب تضيق مكوناته لصالح مفهوم تشغيلي Operational Concept يمكن أن يقدم وزناً تجريبياً في تحليل تغيير السياسات العامة الاقتصادية.

إن الأنظمة الشمولية تركز على مكونات الحوكمة التي يمكن أن توفر سياسات اقتصادية ومالية يمكن التحكم فيها لتحقيق أهدافها. ولغرض تحقيق هذا الهدف، تبرز الجودة التنظيمية Regulatory Quality كأحدى أبرز جوانب الإصلاح المؤسسي الاقتصادي التنظيمي المحدود. وذلك بالنظر إلى التأكيد على أن الإدارة الحكومية الليبية (2003-2010م) قد أعلنت أن الإصلاح الاقتصادي هو وسيلة لإحداث تغييرات أوسع في إدارة الاقتصاد الليبي. فقد تم إعلان الإصلاح المؤسسي التنظيمي في بعض جوانب الاقتصاد الليبي "بشكل استباقي" لإظهار هوية جديدة للبلد في النظام الاقتصادي والمالي - وحتى السياسي - (الدولي). كان من المظاهر

Interpretation يكون كافياً للإجابة عن أسئلة لماذا وكيف توجد اختلافات بين الأنظمة الشمولية في تبني التغيير في الإدارة التنظيمية الاقتصادية؟

1.10 الحالة الليبية بين التحليلين الكمي والكيفي:

إن الحالة الليبية في إدارة الحكم خلال الفترة (2003-2010 م) قد مثلت حالة معقدة، لكونها استهدفت إحداث الإصلاح المؤسسي الاقتصادي لدولة تنتقل من الفترة الاشتراكية إلى فترة جديدة تكون قائمة على الانفتاح الاقتصادي والحريات النسبية في السياسات الاقتصادية. لقد مثلت ليبيا نظاماً شمولياً خلال أطول فترات عمر الدولة بها (1969-2011 م). فخلال الفترة من عام 2003 م إلى عام 2010 م، بدأ النظام الليبي ينزغ إلى مزيج غير واضح من نظام الحكم المركزي الشخصي وبعض مظاهر نظام التوريث بملاح غير مكتملة (Van de Walle, 1994)، من خلال إظهار إشارات في وراثة الحكم خلال الفترة من 2003 إلى 2010 م. بالإضافة إلى ذلك، سعى النظام السياسي إلى إضفاء الشرعية على التغيير الجديد وفق إستراتيجيات التحول نحو الإصلاح الاقتصادي التنظيمي إلى حد ما، والبحث عن "الشرعية الخارجية External Legitimacy" كاستجابة للضغوط الخارجية (Al-Sawani, 2013). ونظراً لأن ليبيا تعرض حالة النظام المركزي الشخصي غير الواضح في ملامح الوراثة السياسية، فإننا نلاحظ أن دراسات البنك الدولي عبر البلاد فشلت في تفسير أية ديناميكية للتغيير والاقتصاد

السياسي في هذا النظام. فقد كان البنك الدولي صامتاً عندما يتعلق الأمر بتقديم البيانات التوضيحية لقوى تغيير السياسات والديناميكيات ذات الجذور المجتمعية. تهتم الدراسات بالمقارنات الكبيرة، ثم لا تفسر التباين الملحوظ في تغيير الحوكمة المؤسسية التنظيمية والتقلبات التي شوهدت خلال الفترة من 1996 إلى 2014 م بشكل عام وفي الفترة من 2003 إلى 2010 م على وجه الخصوص. توقعنا أن يتم التعبير عن بحث النظام الليبي عن وسائل تكيف جديدة في المجتمع الدولي من خلال تقديم بعض إصلاحات الحكم. في هذا الصدد، تقدم "الواقعية الاقتصادية Economic Realism" أحد خيارات النظام السياسي الليبي آنذاك، خاصةً عندما واجهت ليبيا تحديات خطيرة مع عقوبات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (Hurd, 2005, Zoubir, 2009). ومع ذلك، بقيت أسئلتنا: لماذا وكيف؟ هل يهدف النظام الليبي إلى إنتاج بعض الحوكمة الرشيدة ومظاهر الإصلاح المؤسسي، التي بها تكتيكات وإستراتيجيات وأهداف ومؤسسات من أجل إظهار تغييرات إيجابية في السياسات الاقتصادية؟

2.10 الأبعاد والتدابير المختارة لإصلاح الإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا:

كانت "الإصلاحات التنظيمية" للإدارة الاقتصادية هي التدابير الرئيسية المقدمة لإثبات بعض سمات إصلاح السياسات الاقتصادية في ليبيا بين عامي 2003 و2010 م، وتبين البيانات المجمع المقدمة من البنك الدولي أن ليبيا تمثل واحدة من

للشركات الأجنبية والمستثمرين (الجريدة الرسمية الليبية 2003-2010 م).

بالإضافة إلى ذلك، هدفت اللوائح الأخرى إلى إرسال إشارات إلى الأطراف الخارجية بشأن عملية توسيع نطاق تحرير القوانين الحالية، كما في حالة تعديل القانون رقم (21) لعام 2001 م فيما يتعلق بممارسة الأنشطة الاقتصادية في ليبيا. وشملت مجموعة أخرى من اللوائح المتعلقة بالتحول نحو الخصخصة وفتح الاقتصاد القانون رقم (1) لعام 2005 م للمصارف الذي مثل جوانب من تدابير السياسة الجديدة لكل من الخصخصة والاستثمار (الجريدة الرسمية الليبية 2005). وجدنا نوعاً آخر من اللوائح التي اقترحتها حكومة شكري غانم (اللجنة الشعبية العامة 2003 - 2006) مثل القانون رقم (2) لعام 2005 م بشأن مكافحة "غسل الأموال" (الجريدة الرسمية الليبية 2005) الذي صدر من أجل توفير عناصر جديدة من "الشفافية" و "السيطرة على الفساد" بعد أن أظهرت ليبيا تصنيفاً متدنياً جداً على مؤشرات البنك الدولي ومنظمة الشفافية لتقييم الحوكمة الاقتصادية. في الواقع، عثرنا على "جوانب محدودة من عنصر الشفافية" بالإضافة إلى القانون رقم (3) لعام 2005 م بشأن شركات القطاع العام لتنظيم وتحديد أنشطة شركات القطاع العام، من حيث أهداف النظام (الجريدة الرسمية الليبية 2005). لقد هدف هذا القانون أساساً إلى التأكيد على وجود هذه الهيئات في الاقتصاد الخاضع لسيطرة القطاع العام وتوجيهه (الجريدة الرسمية الليبية 2006)، وكذلك قرار اللجنة الشعبية العامة رقم

أكثر المؤشرات انخفاضاً وتغيراً في جودة التشريعات، حيث تم تصنيف الدولة في أقل درجات الربع الإحصائي المئوي الأول ما بين 0% - 10% خلال الفترة الممتدة من عام 1996 وحتى عام 2005، ثم تحسنت بشكل مضطرب خلال الربع الإحصائي المئوي ما بين 10% إلى 25% في منتصف الفترة من 2003 إلى 2010 م، لكن يُلاحظ هنا أن بداية ونهاية الفترة قد اتسمت كل منهما بانخفاض ملحوظ في هذا المؤشر (البنك الدولي، 2013). لقد كانت هناك حاجة واضحة لتفسير هذا اللغز الكمي: "لماذا وكيف تم اختيار هذه التدابير لإنتاج مواقف جديدة لبعض التغيير في الحكم؟" فلم تكن الأساليب الكمية المقدمة عبر استطلاعات البنك الدولي كافية أو حتى متضمنة لأية تفسيرات عميقة بالخصوص.

3.10 التغيير في الإدارة الاقتصادية الليبية من خلال الإصلاح التنظيمي الاقتصادي:

لقد تمثلت هذه الملاحظات في التغيير الذي طرأ على التشريعات واللوائح الصادرة بغرض تنويع الاقتصاد الليبي المغلق وفتح قطاعات اقتصادية جديدة بخلاف إنتاج النفط، وخاصة تلك التي نشأت من توجيهات قيادة البلاد. فقد كان كل مؤسستي مؤتمر الشعب العام (البرلمان المشرع آنذاك) واللجنة الشعبية العامة (الحكومة) نشطين في الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2010 م لإصدار قواعد جديدة لتحديد التدابير الرئيسية لدعم الأنشطة الاقتصادية الجديدة، لا سيما تحديد القطاعات المدنية

(118) لعام 2007 م بشأن ملكية الشركات العامة (الجريدة الرسمية الليبية 2007)، والتي تظهر مبدئياً وجود "الانتقائية Selectivity" للدولة الليبية حول تصنيف الأنشطة الاقتصادية التي تسيطر عليها الحكومة.

يلاحظ أن الدولة الليبية لم تحسم موقفاً واضحاً آنذاك تجاه الأبعاد الإجرائية الموجهة للمستثمرين الأجانب والشركاء التجاريين المحتملين مثل: القانون الأساسي رقم (7) لعام 2003 م لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية. كذلك، لوحظ ورود "عنصر الشفافية المالية" مرة أخرى في قرار مؤتمر الشعب العام رقم (20) لعام 2007 م بشأن الشفافية، والذي ورد متأخراً للغاية وبطريقة غير متسقة. كذلك صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (3) لعام 2007 م بشأن إنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، ولوحظ أنه كان مخصصاً فقط لتنفيذ إستراتيجية برنامج ليبيا الغد لسيف الإسلام القذافي غير الرسمية Informal Initiative حول الإدارة الاقتصادية الجديدة (الجريدة الرسمية الليبية 2007 م). لم نشهد من خلال الملاحظة والتقصي أي تبني لإصلاحات مؤسسية حقيقية وجذرية ومستقرة فيما يتعلق بعناصر تغيير السياسة الاقتصادية مثل لوائح تتعلق بحرية الاقتصاد الفردية، والحريات الاقتصادية. ثم لاحظنا صدور لوائح أخرى مطلوبة لإصلاح اقتصادي مفتوح وديناميكي في وقت لاحق مثل القانون رقم (23) لعام 2010 م بشأن الأنشطة التجارية. وفيما يتعلق بحقوق العمال، تم تقديم القانون رقم (12) لعام 2010 م بشأن

علاقات العمل في ليبيا ليتضمن إيراد تفاصيل جديدة بشأن تنظيم علاقات العمل في القطاعين العام والخاص، لكننا لاحظنا أن لغة "الاقتصاد الاشتراكي" لاتزال قائمة في هذا القانون حتى في مرحلة الشراكة مع إيطاليا (الجريدة الرسمية الليبية 2010) (2).

بالإضافة إلى ذلك، كان قرار مؤتمر الشعب العام رقم (134) لعام 2006 م بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية الليبية ونظامه الأساسي خطوة أخرى نحو تنظيم الاقتصاد الحديث وإعداده للشركاء الأجانب التجاريين المحتملين (الجريدة الرسمية الليبية 2006). مع الإقدام على هذه الخطوة؛ كانت الإدارة الحكومية الليبية "انتقائية للغاية" و "بوتيرة بطيئة" في إنشاء هذه الهيئة. ظهر ذلك جلياً من خلال التأخر في إصدار القانون رقم (11) لعام 2010 م بشأن سوق الأوراق المالية الليبية (الجريدة الرسمية الليبية 2010). علاوة على ذلك، كان الحضور المستمر للإصلاح التنظيمي الاقتصادي قوياً للغاية في العمل التنسيقي خلال المرحلة النهائية من فترة بحثنا.

وقد تجلّى ذلك في صدور القانون رقم (23) لعام 2010 م بشأن الأنشطة التجارية في ليبيا (والذي تضمن أيضاً إعادة تعديل الأنظمة السابقة)، والقانون رقم (10) لعام 2010 م بشأن الجمارك (الجريدة الرسمية الليبية 2010). كما بينت الملاحظة البحثية للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية التنظيمية خلال الفترة (2003-2010 م) ظهور "حملة وزخم الاستثمار" في الإطار التنظيمي الاقتصادي الذي طرحه العقيد

11. متطلبات بناء الدليل التجريبي الكيفي . ماذا نتوقع من التحليل الكيفي بعد إخفاقات التحليل الكمي في الحالة الليبية ؟

1.11 ماذا نتوقع؟

هناك حاجة واضحة لإطار سياسة نظري وتحليلي جديد يمكنه أن يوفر تفسيراً أفضل للعلاقات والإستراتيجيات الخاصة بإصلاح الإدارة العامة في ليبيا إزاء السياسات الاقتصادية. كان هناك العديد من مظاهر التغيير في السياسة الاقتصادية الليبية في جوانب مثل: "الخصخصة والاستثمار"، و"كسر احتكار القطاع العام" كسمات أساسية للإصلاح الإقتصادي في ليبيا. نتوقع أن ينظر بحثنا عن التغيير في نمط الإدارة العامة في ليبيا في أبعاد مثل: 1. المواقف العملية للجهات الفاعلة السياسية. 2. مدى وجود "إرادة معلنة" للتغيير من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العامة. 3. المتطلبات التنظيمية والقانونية للإصلاح وتغيير السياسة الاقتصادية. 4. تحديد دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وشبه الرسمية (إن وجدت) في المواقف العملية تجاه تحقيق الإصلاح المقصود الجديد. 5. فهم المواقف والأفكار الرئيسية التي تؤثر على إصلاح الحكم. 6. تحديد أنماط التفاعل بين النظام وجميع الأجزاء المشاركة في عملية الإصلاح، بما في ذلك الجهات الدولية الفاعلة. في نهاية المطاف، نتوقع أن تبني الخطاب الموجه نحو السياسة كآلية تحليلية مبنية على دليل تجريبي يستند إلى خطاب تغيير السياسة العامة. بذلك يمكن أن يتوفر لدينا فهم

القذافي وغانم وسيف عبر ما أطلق عليه "الإعداد التنظيمي المستمر". شملت هذه المظاهر كلا من قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم (433) لعام 2006 م بشأن تحديد بعض الأحكام الخاصة بأداء الشركات الأجنبية وأنشطتها في ليبيا. كذلك، لوحظت بعض "المحاولات التنظيمية المبتكرة" في مراحل لاحقة من خلال إعلان القانون رقم (9) لعام 2010 م بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا (الجريدة الرسمية الليبية 2010 م) والذي صدر عن الجهة التشريعية سابقة لوضع تغيير اقتصادي جديد. كما استهدفت بعض القرارات التنفيذية تقديم المزيد من جوانب الإدارة الاقتصادية الجديدة من خلال ما تضمنه من "إشارات الشفافية" و"تحسين كفاءة القطاع العام". تضمنت هذه اللوائح: القرار رقم (108) لعام 2006 م بشأن حقوق الملكية، والقرار رقم (533) لعام 2007 م بشأن العقود الإدارية الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة، لتعكس طبيعة الرقابة الإدارية على الإدارة الاقتصادية الجديدة (الجريدة الرسمية الليبية 2006 و 2007 م).

بنهاية ملاحظتنا حول الإصلاح التنظيمي الليبي للإدارة العامة الاقتصادية، نقول إن هذا الاتجاه قد اتسم بوجود العديد من "التحولات ونقاط التحول" ونمط مستمر من "التعديلات غير المتسقة". كل هذا سيظهر حتما عندما ندخل سرد وخطاب السياسات العامة كمدخل كفي في التحليل يتعمق أكثر في الملاحظات السابقة.

التفاعلي من الخطاب يرتبط بشكل أساسي بالأعمال الجماعية والاتصال فيما بين الجهات الفاعلة في تغيير السياسات العامة.

1.2.11 دخول الأطر التحليلية والنظرية للخطاب والسرد على التحليل الكيفي للإدارة الحكومية الاقتصادية:

(1) الخطاب المؤسسي:

Discursive Institutionalism (DI)

وهو إطار حديث للاقتصاد السياسي طورته الباحثة الأمريكية (Vivien Sch-midt) بشكل أساسي لتفسير التغيير في إدارة السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية، في وقت لاحق من عملها وسعت الباحثة من مقاربة تفسير السياسة العامة والحكم بشكل عام، ووفقاً لـ Schmidt ، أصبح DI في السنوات الأخيرة واحداً من المداخل الرائدة في فهم وتحليل الإصلاح المؤسسي. إن النقطة الرئيسية هي أن تحليل الخطاب المؤسسي مفيد بشكل خاص في تحليل الأنماط السردية (الفكرية والتفاعلية) في العمل على تغيير السياسة في بيئة مؤسسية معينة. تتمثل أبرز المساهمات في إطار عمل إطار الخطاب المؤسسي في قدرته على ربط المؤسسات والجهات الفاعلة والأفكار من خلال الخطاب في سياق مؤسسي معين، فهو يتيح لباحثي السياسات والإدارة العامة فرصة التعرف بشكل أفضل على الأفكار الخاصة بالإدارة الاقتصادية بشكل عام، حيث تعرض الأنظمة خططا وبرامج وسياسات التنمية الاقتصادية (Schmidt, 2008).

حقيقي عميق للمكونات المذكورة أعلاه من "قصة السياسة العامة"، ومن ثم يُسَدُّ ثغرات تحليل الأدب الكمي التقليدي. نحن نعلم الآن أن الأنظمة الشمولية تنتج نمواً اقتصادياً مستداماً في بعض الحالات. هل هذا بسبب إصلاحات الحكم؟ أي من أبعاد الإصلاح المؤسسي بالتحديد؟ نؤكد أيضاً أن هذه الاختيارات الانتقائية للجودة التنظيمية ستكون فعالة سببياً للقادة الشموليين إذا تمكنوا من إقناع المجتمع الدولي والمواطنين بوجود نوع من الإصلاح المؤسسي. بالتالي فإن تحليل الخطاب أساسي هنا لأنه يعرض الإصلاح المؤسسي على المستهدفين به محلياً ودولياً. لكن هذا هو المكان الذي لم نجد فيه ما يقول الأدب فيه الكثير وهي الإضافة البحثية المرجوة. هذا أيضاً هو المكان الذي يجد فيه مشرونا البحثي الحالي أقوى دوافعه.

2.11 توظيف مداخل التحليل الكيفي حول الخطاب والأفكار والنص والسرد من أجل التعمق في فهم التغيير في الإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا:

إن الخطاب وتحليل النص يتضمن جانباً الأفكار والتفاعل الشفهي أو المكتوب، علاوة على ذلك، يأتي الخطاب بأشكال مختلفة: نماذج السياسات، والسرد، والقصص السببية وسرد السياسة العامة، وفقاً لجوانب التفكير والتفاعل في نفس الوقت. ففي جانب تحليل التفكير، يسعى صناع القرار في الإدارة العامة إلى إضفاء الشرعية على قرارات السياسات العامة (Hay and Rosamond, 2002)، في حين أن الجزء

يتطلب هذا المفهوم التكيف عندما تنتقل من الديمقراطية الليبرالية إلى الأنظمة الشمولية، لأن المؤسسات ومنتديات التخطيط الاقتصادي لا بد أن تكون مختلفة في المضمون والوظيفة. علاوة على ذلك، تعكس أفكار التنسيق الترتيبات المؤسسية بين الجهات الفاعلة في بيئة مؤسسية معينة مثل "مجلس مستشاري السياسة العامة". أما فيما يتعلق بالخطاب المؤسسي التواصلي فيتعلق بالإجراءات المتخذة "لشرعة الأفكار الجديدة"، وقيام مداولات الأفكار، والتمثيل الاجتماعي للإصلاح (Schmidt, 2002). في هذا الصدد يهدف الخطاب التواصلي إلى "الإقناع والشرعية"، مع التركيز على إقناع الأطراف الداخلية والخارجية بالتغيير المقترح أو الجاري في السياسات العامة (Schmidt, 1996, Mutz, et al., 2008). ومن خلال الوظيفة التواصلية للخطاب، تسعى الحكومات إلى إقناع جمهورها بالتغيير الاقتصادي من خلال إنشاء إطار يوضح الأحداث المستقبلية وتغييرات السياسة الاقتصادية. وفي حالات الأنظمة الشمولية يتجه الخطاب التواصلي نحو "الإقناع الخارجي" للسياسات الجديدة أكثر منه نحو المجتمع المحلي.

(2) إطار سرد السياسات العامة الاقتصادية:

Narrative Policy Framework (NPF)

يقر إطار NPF بأن مشكلات السياسة، وفرص التغيير، وحتى مفهوم "الحكم الرشيد Good Governance" موجودة فقط من حيث المعاني المشتركة

ويرتكز الخطاب المؤسسي بشكل رئيسي على نوعين أساسيين من الخطاب هما: "الخطاب التنسيقي Coordinative Discourse" للنخب، و"الخطاب التواصلي-Communicative Discourse" للأطراف الخارجية، على الرغم من أن النخب في الخطاب التنسيقي تحاول تأمين الشرعية لإصلاحاتها السياسية قبل نقلها للمجتمع الخارجي. لتحديد الخطاب التنسيق، تشير Schmidt إلى "الأفراد والمجموعات في" مركز بناء السياسات العامة "الذين يشاركون في وضع وتطوير وتبرير سياسات جديدة وأفكار برامجية" في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية. كما أوضحت Schmidt مساهمة هذا النوع من الخطاب من حيث توفير المعلومات التي تفسر التفاعل بين الجهات الفاعلة الرئيسية وموظفي الخدمة المدنية والهيئات التشريعية المنتخبة في السياسة وخبراء السياسة والناشطين. إن الحكومات تنشر الخطاب المؤسسي الاقتصادي التنسيق عندما تبحث عن بناء توافق في الآراء بشأن سياسة عامة جديدة على مستوى النخب، فيما ينصرف الخطاب التواصلي إلى السعي لإضفاء الشرعية نحو جمهور المواطنين محلياً وكذلك الجمهور الدولي (Schmidt, 2002). يترتب على ذلك أن الخطاب التنسيق لا يتعلق فقط بالأفكار التي تستخدمها النخب، بل أيضاً عن المؤسسات والمنتديات التي تتفاعل فيها النخب ومناقشة الإصلاحات الناشئة وتغيير السياسات العامة بشكل عام.

ب- عنصر الشخصيات، مقدمو الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية، الهوية المؤسسية المطروحة - Characters, Na-rrators and Institutional Identity حيث يلتفت هذا العنصر إلى دور الشخصيات المؤثرة وعلاقاتهم السببية في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية (مثل: "من فعل ماذا وحيال من؟") ضمن مخطط حبكة الإصلاح الاقتصادي (سابقة الذكر Jones and McBeth, 2010, Ney, 2006, Stone, 2002). تحدد المعتقدات الأساسية للسياسة في النزاع السياسي الأبطال والأشرار Heroes and Allies, Villains and Enemies. بالاعتماد على مفاهيم بديهية عن "الضحية" و "البناء الاجتماعي للسكان المستهدفين"، لدينا ثلاث فئات أساسية: الأبطال والحلفاء والأشرار والأعداء المناصرون والمعارضون للإصلاح المؤسسي، وضحايا النزاع حول الإصلاح (Ney, 2006, McBeth, et al., 2005). كل ذلك ضمن تحليل تفاعل الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية معاً.

ج- عنصر تحليل معتقدات السياسة والإصلاحات Policy Beliefs، وتعني الأيدلوجيات والأفكار السياسية والاقتصادية التي يحملها صانعو الإصلاحات، حيث تكون المعتقدات السياسية مستقرة نسبياً بمرور الوقت وتظهر الخلافات السياسية عندما يكون هناك خلاف بين التحالفات المتعلقة بالمعتقدات الأساسية (Sabatier and Jenkins-Smith, 1999: 122). بالإضافة إلى ذلك، يجادل فريق (McBeth, et al.,

أو المتنازع عليها ضمن مجموعة معينة من الجهات الفاعلة في السياسة العامة الرسمية وغير الرسمية. وبالنسبة لبحاث مجال الإدارة العامة المشتغلين بإطار NPF، من الممكن اختبار ما إذا كانت الفرضيات صحيحة أو خاطئة. في هذا المعنى عمل الفريق الأمريكي المكون من (Jones and McBeth, 2010) أيضاً على تشغيل مفاهيم تتعمق في التحليل الكيفي للسياسات الاقتصادية مثل الهيكل السردي Narrative Structure واختبار الفرضيات، وتبني كل من استنباط الفرضيات من النظريات واستخدام كل من الأساليب الكمية والنوعية معاً للبحث التجريبي لتعميم النتائج. إن هذا الإطار الأخير يقدم تفسيرات واقعية عميقة لسلوك ومواقف وأفكار صناع القرار الاقتصادي من خلال الاعتماد على عدد من العناصر القابلة للتحليل الكيفي التجريبي القابلة للاختبار بواسطة المقابلات والخطاب والتحليل القانوني وهي العناصر التالية:

أ- عنصر الحبكة السببية من وراء الإصلاح الاقتصادي (أسباب الإصلاح) Causal Plot التي تعني وجود سيناريو سببي (سبب ونتيجة) وقصة للإصلاح الاقتصادي تقف خلفه مسببات سياسية ثم مسببات ودواعي الإصلاح المؤسسي الاقتصادي. إن هذا المكون السردي هو الذي يفتح أدوات البحث الكيفي الجديدة مثل برنامج NVivo للتحليل الكيفي الذي يستخدم تقنيات "العقد Nodes" و "التدوين أو الترميز Codification" (Bazeley, 2008).

و- عنصر تحليل سيناريوهات يوم النهاية Domsday Scenarios إن لم يحدث الإصلاح، يخلق هذا المكون قوة دفع للعمل العاجل من خلال إظهار النتائج السلبية للغاية لعدم إصلاح الاقتصاد. من الناحية التجريبية ، يمكننا أن نتصور وجود سيناريوهات مختلفة فيما يتعلق بالتخلف الاقتصادي، وخطر أن تصبح أكثر عزلة.

ز- عنصر تحليل تحويل اللوم في تبرير الإصلاح الاقتصادي Blame / Devil Shift ، وهو عنصر يشير إلى التكتيكات السردية المبنية على التقليل من قوة النظام لصالح المبالغة في تقدير قدرات المعارضين من أجل تحويل اللوم في إستراتيجية السرد.

ح- عنصر تحليل الترتيبات والإعدادات المؤسسية (Institutional Settings context)، يشير الترتيب المؤسسي للنظام السياسي والاجتماعي إلى ما يحيط بمجموعات السياسات بشكل أساسي من خلال سياق السياسة وجذور هذه السياسة، حيث لا ينبغي فصل السياسة السردية عن هذا السياق المؤسسي ، بصرف النظر عن الجغرافيا أو المستوى المؤسسي (McBeth, et al., 2005, 2007) وكذلك طبيعة الفاعلين الرسميين وشبه الرسميين وغير الرسميين المؤثرين في الإصلاحات المؤسسية. إن تجميع البيانات الكيفية عبر خطاب الفاعلين والنصوص القانونية ووثائق المؤسسات كلها تمتزج مع الخطابين التنسيق والتواصل المندمجين أساساً في العناصر السابقة عبر ما يعرف بـ " تقنية الترميز التحليلي للبيانات

(2010) بأنه يمكن تحديد المعتقدات الأساسية عند طرح أسئلة مثل: من يجب أن تكون لديه القدرة على اتخاذ القرارات السياسية الخاصة بالإصلاح المؤسسي الاقتصادي؟ ، ومن (أو ما الذي سوف) يتضرر من الوضع الراهن للإصلاحات المؤسسية ؟ ، وعلى أي أساس يجب تقرير الإصلاح المؤسسي والسياسات العامة المنبثقة عنه ؟.

د- عنصر الإجراءات العاجلة في الإصلاح الاقتصادي Urgent actions TimeK يمثل هذا الجانب الإجراءات السياسي "العاجل" و "الفوري" لمواجهة العواقب والآثار المحتملة (Jones and McBeth, 2010: 341؛ Stone, 2002). في هذا السياق تبرز قضيتان أساسيتان هما: الأولى هي دور المضامين الأخلاقية، وكذلك دور الوقت كما هو محدد في قصة التغيير والإصلاح، حيث تبرز هنا وتبرز مفاهيم خطابية من المسؤولين مثل تسريع الأحداث والإلحاح والضرورة في الإصلاح المؤسسي.

هـ - عنصر تحليل القواعد / القيم الاقتصادية والسياسية الحاكمة Norms and Values ، يقدم أسئلة أساسية للتحليل مثل: ما هي المعايير التي تحفز تغيير السياسة الاقتصادية في ليبيا؟ وما هي القيم والمعايير الدولية لإصلاح الإدارة الاقتصادية التي ألهمت الدولة الليبية؟ وهل تتبع ليبيا نفس معايير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وغيرها؟ كيف تدعم هذه القيم قضية الإصلاح المؤسسي؟

2. وحدة التحليل: Unit of Anaylsis

فيما يتعلق بحدود هذا البحث، من المهم الإشارة إلى أنها مقتصرة على "الخطاب الموجه للسياسة العامة Policy Oriented Discourse" في إطار التحليل DI و NPF دون اعتبارات عملية السياسة الأخرى. وبالتالي يركز البحث على النص الخطابي كوحدة للتحليل من خلال الجهات الفاعلة والأنشطة المشاركة في مكونات السرد الخطابية.

3. تحليل البيانات و تقنيات الترميز الكيفي:

تتعلق هذه المسألة أساسا بالتحليل التجريبي، الذي يهدف إلى اختبار الأسئلة والفرضيات. وفي تحديد تقنيات تحليل البيانات، يشير (Yin 2009) إلى "فحص أو تصنيف أو جدولة أو اختبار أو إعادة تجميع الأدلة بطريقة أخرى، لاستخلاص استنتاجات مبنية على أساس تجريبي". عند اختيار الأسلوب المناسب للتحليل، من المهم ضمان التوافق مع الأطر المفاهيمية والتحليلية التي تبررها الأدبيات. ويتم في هذا البحث استخدام "الرموز" المحددة مسبقا لتلعب دورا في إنشاء التحليل كموضوعات أساسية Main Themes وفق أطر العمل النظري والتحليلي DI و NPF المعتمدة من الأدبيات، حيث توفر موضوعات أساسية تُسهل بناء تحليل سرديّة التواصل والتنسيق من خلال مكونات NPF في وظيفة الترميز Coding ، يُسهل برنامج NVivo إقامة الروابط بين موضوعات إطار السرد NPF ضمن التحليل التجريبي استنادا إلى

Codification". جدير بالذكر أن كل هذا التفاعل بين مكونات الأطر السردية يكشف العديد من إستراتيجيات الصراع داخل الاقتصاد السياسي للدولة مثل إستراتيجية التحكم في صراع الخاسرين والفائزين Identifying Winners and Losers وإستراتيجية المنافع والتكاليف الناجمة عن الصراعات Benefits and Costs وكذلك إستراتيجية بث الرموز Policy Symbols خلال عملية الإصلاح المؤسسي.

3.11 استخدام منهجية التحليل الكيفي وأسلوب الترميز من أجل دراسة وفهم التغيير في الإدارة الاقتصادية الليبية (2003-2010م) و استشراف المستقبل:

تعتمد منهجية البحث الكيفي التجريبي على متطلبات توفير الدليل التجريبي الكيفي سابقة الذكر، القائمة على توفير بيانات كيفية عن تفاعلات الإصلاح الاقتصادي في ليبيا، واندماج الخطابين التواصل والتنسيقي في عناصر السرد سابقة الذكر. بموجب ذلك تقوم المنهجية الكيفية على الأركان التالية:

1. دراسة الحالة: Case Study

هي فترة الإصلاحات الاقتصادية المعلنة في ليبيا خلال مشروع ليبيا الغد الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2010م.

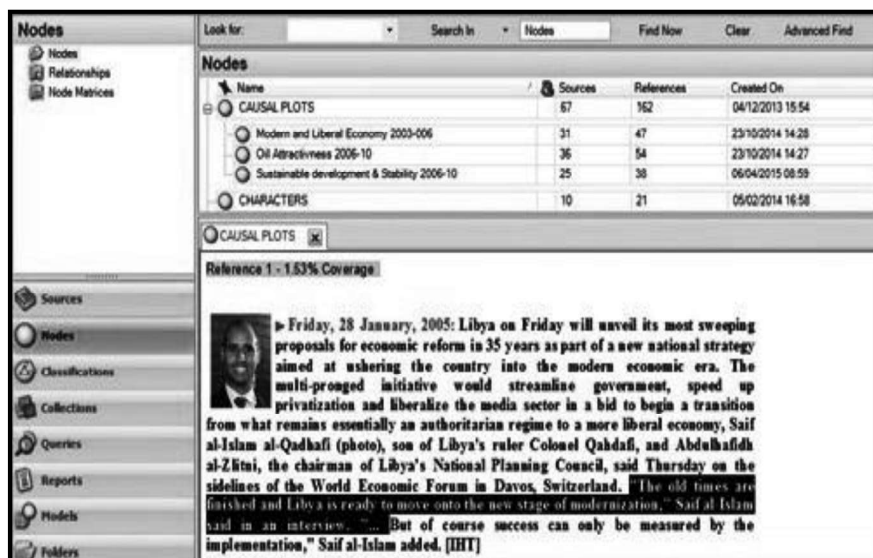
"التحولات والتبدلات في الخطاب"، "نقاط التحول" في خطاب الإصلاح الاقتصادي، "الإشارة إلى الوقت المناسب للإصلاح المؤسسي"، "التكرار في العبارات" و "الصمت" و "الإغفالات" و "النهايات" و "التناقضات" (Bazeley, 2008)، إلى جانب الميزات الأخرى التي اكتشفناها من خلال التقاط عقد إطار سرد السياسات الاقتصادية NPF محددة مثل "الأبطال" و "الأشرار". و "الحبكة السببية"، "سيناريوهات يوم النهاية"، والعقد الأخرى.

البيانات المنبثقة من المصادر الكيفية، فيمكن إجراء تحليل لعلاقات موضوعات NPF من خلال الخطوات التالية: في الخطوة الأولى، ركزنا على اللغة المستخدمة في الخطاب، لأنه من المهم تتبع الإجراءات الخطابية للجهات الفاعلة في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية الليبية بالتوازي مع التغيرات التشريعية والتنظيمية. تستند الخطوة الثانية من تحليلنا التجريبي على تحديد السمات السردية للنصوص المشفرة للخطابين التنسيق والتواصل في الإصلاح الاقتصادي الليبي بما في ذلك ما يظهره مضمون العقد Nodes من خلال:

الشكلان (1 و 2): عُقد الترميز الكيفي Nodes في استخدام برنامج Nvivo للتحليل الكيفي والذي يدمج إطار الخطاب المؤسسي DI و إطار سرد السياسات العامة الاقتصادية NPF وشكل (2): ترميز عقدة الحبكة السببية Causal Plot الاقتصادية خلال الفترة: 2003 - 2010م

Nodes	Look for	Search in	Nodes	Find Now	Clear	Advanced Find
Name	Sources	References	Created On	Created By	Modified On	Modified By
ARGUMENT	12	53	07/12/2013 09:30	AMB	24/05/2015 12:38	AMB
CAUSAL PLOTS	67	162	04/12/2013 15:54	AMB	24/05/2015 12:38	AMB
CHARACTERS	10	21	05/02/2014 15:58	AMB	24/05/2015 12:38	AMB
CONFLICT	9	27	28/01/2014 13:46	AMB	24/05/2015 12:38	AMB
DEVIL-SHIFT	5	13	28/01/2014 13:43	AMB	12/04/2015 18:55	AMB
DOOMS-DAY SCENARIO	10	23	04/12/2013 15:55	AMB	12/04/2015 18:44	AMB
HEROES & VILLAINS	36	68	04/12/2013 15:54	AMB	12/04/2015 20:13	AMB
IDENTITY	31	77	04/12/2013 15:54	AMB	08/04/2015 03:52	AMB
INSTITUTIONAL SETTINGS	10	34	16/01/2014 18:02	AMB	24/05/2015 12:38	AMB
METAPHORS	8	8	07/12/2013 08:52	AMB	12/04/2015 18:54	AMB
MORAL IMPLICATIONS	2	4	28/01/2014 13:46	AMB	12/04/2015 17:12	AMB
NARRATIVE STRUCTURE	9	42	28/01/2014 13:49	AMB	24/05/2015 14:43	AMB
NORMS VALUES AND BELIEFS	9	21	04/12/2013 15:54	AMB	24/05/2015 12:38	AMB
POLICY PROBLEM	14	40	28/01/2014 13:49	AMB	24/05/2015 12:38	AMB
TERMS OF REFERENCE	6	8	28/01/2014 13:56	AMB	12/04/2015 18:54	AMB
THE PRESENTATION OF SELF	21	27	19/10/2014 07:25	AMB	12/04/2015 18:49	AMB
TIME-PATHOS-DRAMA	8	26	04/12/2013 15:56	AMB	12/04/2015 18:46	AMB
TYPES OF SUPPORT FOR CHOICE	7	18	28/01/2014 13:45	AMB	24/05/2015 12:38	AMB

شكل رقم (2)



الجدول رقم (1) بناء الدليل التجريبي للخطاب التنسيقي Coordinative-CRD في تقنية NVivo

مصدر البيانات الكيفية	اللغة	عدد الكلمات	صيغة الملف	الفاعلون الرسميون وغير الرسميون	عنوان الدليل التجريبي التنسيقي الكيفي	الخطاب والروايات التنسيقية رقم الدليل
VLC-فيديو مسجل	العربية	7078	Word	خطابات القذافي	- دعوة لإيجاد مصادر بديلة للنفط الليبي- أبريل 2003. - خطاب الدعوة لتفكيك القطاع العام في الاقتصاد - يونيو 2003. - خطاب أمام مؤتمر الشعب العام حول الإصلاحات - يناير 2006. - خطاب أمام مؤتمر الشعب العام حول الإصلاحات - يناير 2008.	CRD.1,4,26,27
VLC- فيديو مسجل	العربية	1107	Word	أمين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الحكومة السابق) د.شكري غانم 2003-2006.	- برنامج الإصلاح الاقتصادي للجنة الشعبية العامة 2003-2006. - قدم في جلسة استماع أمام مؤتمر الشعب العام في يناير 2005.	CRD.2

يتبع الجدول رقم (1)

CRD.3	حوار حول الإدارة الاقتصادية الجديدة للدولة.	عدد من وزراء القطاعات الاقتصادية (الأمراء)، منتدى حواري.	Word	1000	العربية	مجلة التجارة الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة في عام 2004.
CRD.5	خطاب سيف الإسلام أمام المنظمة الوطنية للشباب الليبي.	سيف الإسلام القذافي منتدى غير رسمي	Word	4001	العربية	قناة الليبية مسجل في 20 أغسطس 2005.
CRD.6	ليبيا والقرن الواحد والعشرون	سيف الإسلام القذافي / مبادرة غير رسمية للإصلاح الاقتصادي (كتاب).	Word	4000	العربية	كتاب صادر في عام 2002 بعنوان: ليبيا والقرن الواحد والعشرون.
CRD.7-14	أخبار حول اقتصاد ليبيا 2010-2003.	فاعلون، مؤسسات، أفكار.	Word	2547	English	Extracting coordinative discourse segments in Libya News Items: http://www.libya-watanona.com/libya1/oldnews.htm
CRD.15-22	مجلس التخطيط الوطني في ليبيا.	NPC	PDFs	11196	العربية	تقارير مجلس التخطيط الوطني 2010-2003.
CRD.23	مذكرة بشأن الإصلاح التنظيمي الاقتصادي.	Formal مجلس التخطيط العام	Word	1000	العربية	وثائق السياسات العامة بمجلس التخطيط الوطني.
CRD.24	الاستراتيجية الوطنية الاقتصادية NES في ليبيا.	مجلس التخطيط الوطني مجلس التطوير الاقتصادي	PDF	10000	English	ملف ورقي PDF+
CRD.25	ليبيا 2025: ثقافة نهوض وتنمية مستدامة.	مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والاستشارات.	Word	2000	Arabic (Translated)	وثيقة صادرة عن مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي.

الجدول رقم (2) بناء الدليل التجريبي للخطاب التواصلي Communicative-CMD في تقنية NVivo

الخطاب والروايات التواصلية رقم الدليل	عنوان الدليل التجريبي التواصلي الكيفي	متلقي رسالة الإصلاحات الاقتصادية	صيغة الملف	عدد الكلمات	اللغة	مصدر البيانات الكيفية
CMD.1	The New Libya-2003	المجتمع الدولي	Word	3339	English	SBS News and Politics videos - series of policy change discourse- News item- October2003: https://www.youtube.com/watch?v=H3yARINeA-0

يتبع الجدول رقم (2)

CMD.2	Libya-Gaddafi's Gamble	المجتمع الدولي	Word	4669	English	ABC videos of Foreign corresponds 22-6-3004: http://www.abc.net.au/foreign/content/2004/s1137968.htm
CMD.3	Interview with Muammar Gaddafi	أمريكا والمجتمع الدولي	Word	1420	English	Newsweek 2003 http://www.libya-watanona.com/news/n2003/n12jan3a.htm
CMD.4	Talking To Muammar Gaddafi's Son-National Review Online-2003.	سيف الإسلام القذافي / منتدى غير رسمي	Word	4001	English	قناة الليبية مسجل في 20 أغسطس 2005.
CMD.5	مقابلة مع د.شكري غانم حول الإصلاح الاقتصادي وتفكيك القطاع العام في ليبيا	المجتمع الدولي	Word	1000	بالعربي	الجزيرة يونيو - 2003: http://www.aljazeera.net/programs/today-interview
CMD.6	Libya, Past Present And Future. LSE Lecture	المجتمع المحلي والدولي	Word	1500	English	Lecture presented by Saif Gaddafi Source 2010 : https://www.youtube.com/watch?v=CkYeKYtzZhA .
CMD.7	Saif Gaddafi lecture on the Libyan reform issues at AUC speech	I & D Audience	Word	1059	English	Transcribed Video: May- 2003
CMD.8-16	Libya :News & Views	المجتمع الدولي	Word	1000	English	Extracting Communicative discourse segments in Libya News Items: http://www.libya-watanona.com/libya1/oldnews.htm
CMD.17	Prime Minister El Baghdadi El-Mahmoudi Statement to Pana-press regarding the Libyan Economy (2006).	لمجتمع الدولي	Word	500	English	Pana-press Archives: http://www.panapress.com/pana-10-lang3-index.html

يتبع الجدول رقم (2)

CMD.18,19,20,21,22,23	Speeches/Statements of M.Gaddafi: - Gathering of U.S and Libyan Academics, 2006 - Statement on the Union for the Mediterranean-July 2008 - Speech to the UN General Assembly - September 2009 - Press conference with the Italian president Giorgio Napolitano 2009 - Gaddafi's statement in the African-European Summit-2010 - Statement to the Summit of the community of Sahelo-Saharan States-June 20	المجتمع المحلي والدولي	Word Transcript	5000	English	Muammar Gaddafi speeches Recorded and transcribed.
-------------------------------------	--	-------------------------------	------------------------	-------------	----------------	---

ضوء الفشل السابق للإطروحات
الاشتراكية. تعزز ذلك بنص الأدلة الكيفية
كل من: (6، 5، 4، 1، CRD). من الناحية
النظرية ، كان هناك تركيز كبير على
"التغيير التنظيمي التشريعي" باعتباره
نمط التغيير الذي يغطي الأفكار "الحديثة"
الجديدة للخصخصة والاستثمار وكسر
احتكار القطاع العام، تمشيا مع مفردات
الحكومة في المنظمات الدولية مثل البنك
الدولي.

وتتعلق "التعديلات التنظيمية" التي تجسدها اللوائح السابقة والجديدة للحكم بالأنشطة الاقتصادية، والخدمات المصرفية، والحد من لوائح غسل الأموال، والاستثمار الأجنبي وترتيبات إنشاء سوق الأوراق المالية الجديد، وإعادة تعديل

**12. التحليل التجريبي للإصلاحات
المؤسسية الاقتصادية (2003-2010م)
عبر ترميز الخطاب والسرد في السياسات
العامة:**

تم اختيار فترة دراسة الحالة هذه من عام 2003م، وكانت تلك هي سنة خطاب العقيد معمر القذافي، في 14-6-2003 م أمام صانعي السياسة الليبيين. أشار الخطاب إلى التغيير الاقتصادي من هيمنة القطاع العام على الإدارة الاقتصادية إلى اعتماد نظام أكثر ليبرالية للاقتصاد. لقد ظهر هذا الإعلان الخطابي بالتوازي مع مبادرة الابن (سيف الإسلام القذافي) غير الرسمية المتمثلة في ظهور كتاب "ليبيا والقرن الحادي والعشرون"، لتبرير مدى ملاءمة الإصلاح المؤسسي الجديد في

السردية التنسيقية في تحليل كيفي متكامل فوجدنا "تقطعا" بين النخبة المحلية على مستوى المعتقدات المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية الاقتصادية أو من حيث الصراع الجوهرية داخل النخبة. لم يكن وضع سيف الإسلام واضحا كفاعل رسمي مستقر في هيكل الدولة الليبية بسبب أن موقعه "غير محدد المعالم" داخل دوائر القرار في الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية الجذرية. لم يكن السرد والمقترحات التي اقترحها سيف في كتابه (ليبيا والقرن الواحد والعشرون) مكملة تماما لروايات والده الرسمية عن الإصلاح المؤسسي الاقتصادي. فعندما حان وقت الدفع بقرار الإصلاحات الفعلية في عام 2010، لم يكن لدى مؤتمر الشعب العام أي شك بشأن "التعليمات الرسمية" التي يجب اتباعها وفق المعتقدات الراسخة لفلسفة القطاع العام والاشتراكية لدى رأس الإدارة الحكومية وصاحب القرار (القذافي).

وبمرور الوقت وجدنا إخفاقا في السرد التنسيقية حول حسم الإصلاحات المؤسسية في اتجاه إيجابي، أي تثبيت المعتقدات داخل النخب الحاكمة. لقد عززت ذلك لدينا الأدلة الكيفية التجريبية- (CRD.1,2,6,7-14,15-22,24). وأظهر تحليلنا المتعمق للخطاب المؤسسي التنسيقية في اندماجه مع إطار سرد السياسات الاقتصادية NPF أن الحبكة السببية لإعداد مرحلة الإصلاح الاقتصادي قد تضمنت دورا واضحا لاتجاهين: الأول "إتجاه رسمي Formal" يقوده مؤتمر الشعب العام وينصاع تماما لتعليمات العقيد معمر القذافي في صنع

اللوائح السابقة المستمدة من عهد الاشتراكية. عزز ذلك كل من الدليلين التجريبيين - (23 & CRD.2). إن أبرز الشخصيات الأساسية - Primary Chara- cters في الإدارة الحكومية الليبية وفي سيناريو التحليل الكيفي للإصلاحات المؤسسية المعلنة تمثلت في شخصيات الدولة الليبية السابقة ومن أبرزهم العقيد معمر القذافي (كفاعل رسمي)، رئيس الوزراء الأسبق د.شكري غانم (فاعل رسمي)، رئيس الوزراء الأسبق د.البغدادي المحمودي (فاعل رسمي)، رئيس مجلس التخطيط الوطني الأسبق د.محمود جبريل (فاعل شبه رسمي بسبب الطبيعة الاستشارية شبه الرسمية لمجلس التخطيط الوطني التي تمزج بين الجانبين الرسمي وغير الرسمي)، وسيف الإسلام القذافي (كفاعل غير رسمي). كما تمثلت الأطر والسبل المؤسسية في عددٍ من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية مثل مجلس التخطيط الوطني (شبه رسمي)، ومؤتمر الشعب العام (مؤسسة التشريع الرسمية)، واللجنة الشعبية العامة (مؤسسة التنفيذ الرسمية)، والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي (مؤسسة فنية رسمية) والمنظمة الوطنية للشباب الليبي (مؤسسة غير رسمية).

لقد تم النظر بتعمق في سرديات التغيير المؤسسي الاقتصادي والرؤى الجديدة للإصلاحات المؤسسية العاجلة (على رأسها تفكيك القطاع العام المعلن) وفحص مدى استقرار المعتقدات داخل النظام. لقد قمنا بتقييم توقعاتنا على أساس الأدلة التجريبية التنسيقية وفق رمز (CRD). لقد قمنا بتحليل المواضيع

السياسة التنظيمية بناء على استمرار المعتقدات الإستراتيجية الراسخة والقطاع العام ، و"اتجاه ثانوي غير رسمي Informal" أراد تنفيذ إصلاحات انفتاح اقتصادي صعبة التنفيذ في وقت قصير تأسيسا على فكرة "الفعل العاجل" المستند على نشر تعبيرات "الآن أو أبدا". ورد ذلك من الأدلة الكيفية (CRD.1,2,3,5,6,15-22).

لقد استنتجنا من التحليل الكيفي المعمق أيضا أنه قد تم نشر الخطاب التنسيقي "للحفاظ على الشرعية في الداخل". لكن في الواقع يفيدنا التحليل الكيفي للسرد أن متطلبات التغيير والإصلاح الاقتصادي الحقيقي تتضمن تغييرا كاملا في المواقف من الناس وأن يتضمن هذا التغيير وجود ملكية للمواطنين. قد يتوفر الحماس من مؤسسات وفاعلي الدولة للإصلاحات الاقتصادية الجديدة. ولكن من الصعب تخيل أية ملكية للمواطنين في هذه الخطوة، حيث لم يتم منحهم الحريات الفردية أو حقوق الإنسان. لقد قمنا بتحليل عنصر الوقت لتمثيل ضرورة التغيير - نذكر هنا أن في خطاب الفترة (2003-2006) م ، قد وجدنا أنه "يجب تفكيك القطاع العام فوراً" - وهو شيء غير منطقي من الناحية الواقعية - وذلك بالنظر إلى أن تفكيك كل القطاع العام يستغرق سنوات. في وقت لاحق من الفترة التي لاحظناها، يعود خطاب الوقت إلى تقديم "شعور بالإحباط" لأن بعض المطالب الخطابية والعملية الأكثر طموحا حول دعائم الإصلاح كالتنمية المستدامة (CRD.25) أصبحت تتلاشى تماما في الخطاب. لذلك أصبحت خطابات

"الضرورة" و "الإلحاح" صامتا بمرور الوقت، بل تلاشت مع قدوم الأعوام 2008، 2009، 2010 م. لقد عززت ذلك الأدلة التجريبية الكيفية: (-2,7-CRD.25,22,15,14). لقد تم تضخيم الضرورة الملحة للتغيير وضرورة ذلك من خلال تحليلنا الكيفي "السيناريو يوم النهاية" فتُظهر عُقد التحليل الكيفي (Nodes) عبر NVivo أشكالا مختلفة ضمن موضوع سيناريو يوم النهاية مثل خطاب "الهدر الهائل المحتمل للموارد" (إن لم يتحقق التغيير) ، وخطاب "إعادة إنتاج الفساد" على نطاق واسع ويفتقد لحظة التغيير المؤسسي المواتية. وجدنا كل ذلك مُعززا بالأدلة الكيفية: (CRD.1,2,3,4,5,6).

في الختام أثبت التحليل الكيفي التنسيقي للحبكة السببية وجود "محتوى فقير جدا Poor Content لخطاب الإصلاح المؤسسي الاقتصادي" (CRD.21 & 22)، حيث كانت الفجوة السردية كبيرة جدا بين التغييرات التي تخيلها نظام الحكم مثل "تفكيك القطاع العام على الفور" أو "إنشاء شكل جديد من أشكال الرأسمالية" في ليبيا في بضع سنوات لدولة طال فيها أمد الاشتراكية وبين مضمون الصنع الفعلي للسياسات الاقتصادية. هناك فجوة بين ما طلب من الناس القيام به وما أعطاهم من حيث الملكية الحقيقية للإصلاحات المؤسسية الجارية.

لقد أصبحت كل هذه التناقضات أكثر حدة بسبب حقيقة أن السرد التنسيقي فشل في "تثبيت الأدوار والمعتقدات" الجديدة

والتهديدات الخارجية والضغط على نظام إدارة الحكم. وتم التركيز أكثر على التخفيف من الضغوط الدولية عن طريق الترويج استناداً إلى فكرة "دفع الثمن The price to pay" لتصبح ليبيا شريكاً اقتصادياً دولياً لبعض الدول ذات المصلحة (الإتفاق مع إيطاليا) أكثر منه إصلاح اقتصادي حقيقي. لقد لاحظنا انتقال سرد النظام السياسي في الترميز الكيفي من "فتح الاقتصاد" إلى "الجاذبية" حيال الموارد: بذلك تصبح الإمكانات الكامنة للغاز والنفط حقيقية، ويصبح هذا هو الأساس الجديد للعلاقات التجارية مع الشركاء والثقة الشاملة لليبيا من الناحية الاقتصادية، على أن يتم التغاضي عن بعض التنازلات السياسية لها في مكونات الحكم الرشيد (CMD: 2,3, 8-16).

13. إجابة تساؤلات البحث:

إنطلق التقصي الكيفي لهذا البحث من التساؤلات الأساسية الثلاثة التالية:

التساؤل الأول:

لماذا فشلت الأساليب الكمية التقليدية في تقديم تفسيرات وافية للديناميكيات السياسية والاجتماعية المؤثرة في أداء ومخرجات الإدارة الحكومية لمؤسسات القطاع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2003-2010)؟

تتمثل الإجابة عن هذا التساؤل في أنه يوجد إخفاق واضح وفشل كبيرين من الدراسات الكمية في تقديم تفسيرات عميقة وافية حول التأثيرات السياسية والاقتصادية المحيطة بمؤسسات الإدارة

داخل النخبة الحاكمة في ذلك الوقت (CRD.5). وهو ما يعطي تفسيراً حقيقياً بل وواقعياً جداً للمؤشر الكمي، الذي أنتجه البنك الدولي حول تدني فاعلية السياسات الاقتصادية وكذلك مؤشر الارتفاع الطفيف للجودة التشريعية (2003 - 2006 م) ثم إصاية ذلك المؤشر بانتكاسة جديدة للأسفل مجدداً خلال الفترة ما بين عام 2006 م وعام 2010 م. ويظهر تحليلنا المتعمق للخطاب التواصلي Communcative في اندماجه مع إطار سرد السياسات الاقتصادية NPF أن المؤثرات السياسية المحلية والدولية قد لعبت دوراً حاسماً في تقرير مسار الإصلاحات الاقتصادية المعلنة. لقد قمنا بتحليل السرد التواصلي من خلال تجميع الدليل (CMD) عبر إدخال سياق الإصلاح الليبي والأحداث الدولية التي أثرت سياسياً على اختيار الحكم الاقتصادي كمجال لتطبيع العلاقات مع القوى الدولية، فوجدنا تركيزاً أكبر في تسويق الإصلاح الاقتصادي دولياً من متخذي قرار الإدارة العامة "لاكتساب الشرعية الخارجية" خلال تلك الفترة أكثر منه كاهتمام "بالشرعية الداخلية" مما أدى إلى ارتفاع التكلفة السلبية للأطراف المحلية الداخلية (على سبيل المثال، الغضب الذي تولد بقوة في يوم 17 فبراير 2011 م) كان بسبب قيام مشكلة خطيرة من الشرعية وإنهيار مصداقية الإصلاح المؤسسي الاقتصادي لدى المجتمع. كل ذلك تعزز بالدليل التواصلي الكيفي- (CMD.1,2,3,4,5,6,7,8-16).

كما وجد أيضاً استخدام سردي للموارد الاقتصادية للدولة (مثل الغاز والنفط) التي يمكن أن تُخفّض من التكاليف

التساؤل الثاني:

ما هي أبرز المؤثرات المنبثقة من السياق المؤسسي الليبي (2003-2010م) والتي لا تزال ذات تأثير بالسياق في مؤسسات الإدارة الحكومية الاقتصادية الانتقالية (2011-2019م)؟

تتمثل الإجابة عن هذا التساؤل في أنه ونظرا لأن ليبيا كانت تقدم حالة النظام المركزي الشخصي غير الواضح في ملامح الوراثة السياسية، فإننا نلاحظ أن دراسات البنك الدولي عبر البلاد Cross-Country Research فشلت في تفسير أية ديناميكية للتغيير والاقتصاد السياسي في هذا النظام، فقد كان البنك الدولي "صامتا" عندما يتعلق الأمر بتقديم تحليل البيانات التوضيحية لقوى تغيير السياسات والديناميكيات ذات الجذور المجتمعية. تهتم الدراسات بالمقارنات الكبيرة، لكنها لا تفسر التباين الملحوظ في تغيير الحوكمة المؤسسية التنظيمية والتقلبات التي شوهت خلال الفترة من 1996م إلى 2014م بشكل عام وفي الفترة من 2003م إلى 2010م على وجه الخصوص. لقد أثبت بحثنا الكيفي باستخدام الخطابين التواصل والتسقي وجود تأثير واضح مباشر للعوامل والمؤثرات السياسية واعتبارات السياق الوطني المؤسسي وإعداداته المؤسسية الرسمية وغير الرسمية وحتى شبه الرسمية.

العامة (كما في دراسات الفساد، الإصلاحات الاقتصادية السابقة، تبني إصلاحات مؤسسية دون الأخرى) كما ورد في مؤشرات البنك الدولي التي وردت بأرقام ونسب كمية عن ليبيا دون أن يصاحبها تفسيرات معمقة للتأثيرات المحيطة بالتغييرات التي ارتبطت بالإدارة الاقتصادية في ليبيا كما في حالة الإصلاح الاقتصادي المعلن 2003-2010م.

لقد كشف استعراضنا لأدبيات الإصلاح المؤسسي الكمية وكذلك منهجية التحليل الكيفي التجريبية عدم وجود تعريف موحد متفق عليه للحكم الرشيد وأدواته في الإصلاح المؤسسي، كذلك النقد الرئيسي الموجه لقصور التحليل الكمي ووجود الفجوة في تفسير السببية (أي تفسير تأثيرات إدارة الحكم في الإصلاحات الاقتصادية والسياسات العامة)، وهذا ما انعكس في غياب واضح لـ "آلية تحليلية كيفية" يمكنها تفسير آثار السياق المؤسسي على تغيير السياسة. لقد قدم هذا البحث إلى حد كبير تفسيرات كيفية قدمت تأثير العوامل والاعتبارات السياسية والدولية في تقرير الشكل الذي يتخذه الإصلاح المؤسسي الاقتصادي بين "أن يكون حقيقيا Genuine Reform" بمشاركة بين الدولة والناس أو أن يكون اختياريا محدد Selective. لقد نجح تحليل الخطاب والسرد كثيرا في تقديم هذا التفسير المعمق.

التساؤل الثالث:

ما هي متطلبات التحليل التجريبي الكيفي المستقبلي من أجل توطين هوية مؤسسية مستقرة للإدارة الحكومية الاقتصادية في ليبيا في ضوء التحليل الكيفي للإدارة الحكومية الاقتصادية (2003-2010م)؟

تكمّن الإجابة عن هذا التساؤل في أنه من المؤكد أن تسليط الضوء على الانتقال الحالي في ضوء نتائجنا هو أمر صعب، لكن يمكننا أن نتعلم كثيراً من فشل السرد الشمولي، خاصة بالنظر إلى إهمال ملكية الناس للإصلاح المؤسسي الاقتصادي. لقد تم احتكار متخذي القرار لترتيبات الإصلاح المؤسسي الاقتصادي الجديدة، وكانت رؤية التغيير تدور أساساً حول تفضيلاتهم ومصالحهم السياسية وليس تفضيلات الناس، وبدلاً من المرور عبر دوائر شرعية وديمقراطية أوسع لإشراك الشعب الليبي لكي يكون مشاركاً في تصميم الإدارة العامة للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية. لم تكن هناك ملكية للشعب الليبي في هذا الإصلاح. كانت المهمة مستحيلة Mission Impossible وتفتقر إلى الواقعية Lack of Realism وهو ما فشل التحليل الكمي للمؤسسات الدولية في أن يدلّ به وصمّت بشأنه -إذا جاز التعبير-. إن الهيكل السردى والخطابي قدم لنا توزيعاً واضحاً وغير ديمقراطي للسلطات التي ستجري الإصلاح المؤسسي الاقتصادي، ولم تكن هناك مؤسسات حقيقية. لقد كانت الخطّة الإصلاحية متسرعة وسيئة جداً لإحداث تغيير اقتصادي حقيقي يلمسه الليبيون: لم تكن العملية شاملة ولا عملية. وبالطبع فقد كان الهدف الرئيسي وراء سرد وخطاب

الإصلاح المؤسسي هو التنازل للطرف الدولي بأقل قدر ممكن والحفاظ على الوضع السياسي والأمني المحلي، بحيث يكون محمياً من أي تغيير أو تهديد محتمل لنظام إدارة الحكم بالدولة.

بالتفكير في المرحلة الانتقالية الحالية والصعبة وكيف يمكن أن ينجح التحليل الكيفي في تقديم حلول، فإننا نقدم الدروس التالية للانتقال الحالي من أجل تطوير نموذج مستقبلي للإصلاح المؤسسي:

1. يجب أن يستفيد الخطاب التنسيقي من وجود "رؤية مؤسسية واضحة" أكثر من مجرد إعلانها لأهداف رئيسية في الإصلاح المؤسسي، فالتنسيق هو المرحلة التي يمكن للنخبة من خلالها النظر في التفاصيل والتفكير في محتوى الإصلاحات. فإلى أن تبدأ مؤسسات السياسة والسيادة والإدارة العامة المحترفة ومؤسسات الأمن عملها بشكل صحيح، لا جدوى من التخطيط لـ "تنظيم أفضل" واقتصاد مُستدام ومبادرات الخصخصة الرئيسية بدون قيام هذه المؤسسات الأساسية في جسد الدولة الليبية.

2. يجب أن يكون التنسيق "حساساً للترابط بين السياسة والإدارة العامة". يجب على السياسيين العمل مع الخطط التي تتقاسمها الإدارة الحكومية المحترفة. يتعين على المدراء العاميين مناقشة تفاصيل التنفيذ المحترف ويستمتع لهم السياسيون.

المحيطة بالسياق المؤسسي لإدارة الاقتصادية في ليبيا "

لقد توصلنا عبر التحليل الكيفي المعمق إلى "قبول كامل لفرضية البحث"، معززة بدليل التحليل التجريبي الكيفي الكافي للخطابين التنسيقي والتواصل، مندمجين في إطار سرد الإصلاح المؤسسي الإقتصادي. لقد عزز التحليل التجريبي حقائق نوعية جديدة حول التأثيرات السياسية والاقتصادية النابعة من السياق المؤسسي للإصلاح المؤسسي الإقتصادي.

15. النتائج والتوصيات:

(1) النتائج:

1. الإصلاح المؤسسي "التنظيمي الإقتصادي" يبدو هو المفضل من قبل زعماء الإدارة الحكومية في الأنظمة الشمولية، وثبت ذلك في الحالة الليبية مع الحاجة لمزيد من الدليل المجمع. لذلك تم تبني مظاهر تخدم نوايا وأهداف إدارة الدولة وعلى ضوء السياق الوطني عندهم. ولم يتم اختيار العديد من المبادئ المؤسسية التنظيمية ذات الأهمية المركزية مثل: "الضرورة"، "الاتساق"، "إمكانية الوصول"، "المساءلة"، "الاستشارات التعددية المفتوحة". إن ما سبق من معايير كلها ليست أولويات بالنسبة للإدارة الحكومية الاقتصادية لنظام شمولي. وهو ما يطرح درساً للنظام الانتقالي بضرورة دراسة التطبيق الجوهرية لهذه المعايير في مستقبل الإدارة العامة للدولة.

3. الإصلاحات المؤسسية يجب أن تكون مُصممة بشكل مُحكم ومن ثم يقوم التواصل لشرعنتها، هنا هو مكان الخطاب التواصل. ينبغي أن يستند التنسيق المستقبلي للإصلاحات السياسية أساساً إلى خطاب سياسي مُتسق ومتناسك ومُحكم Coherent Discours لقادة الإدارة العامة لكي يعكس التزاماً سياسياً واضحاً وموثوقاً بالحوكمة الرشيدة والإصلاحات المؤسسية. على الصعيد الداخلي، ينبغي أن يزيد الخطاب من "الإجماع" حول المصلحة الوطنية العليا وترسيخ الهوية المؤسسية المستقرة.

4. داخليا في ليبيا لن يكون هناك بُد من قيام قواعد التعددية Pluralistic Rules لإشراك أصحاب المصلحة الحقيقية خصوصاً في مستويات الحكم المحلي. وقد يتم ذلك في إطار تسوية دستورية واضحة ومستقرة بنصوص حاسمة. أما خارجياً، فتواجه ليبيا التحدي الكبير المتمثل في أن يشعر الشركاء الدوليين بوجود "دولة مؤسسات" في ليبيا - وهو شيء فشلت الدولة الليبية في تحقيقه حتى الآن. هذا هو الحد الأدنى المطلوب مسبقاً لبناء الخطاب التواصل.

14. تقييم فرضية البحث:

إنطلق هذا البحث من الفرضية التالية:

"يعود العجز التحليلي لأدوات التحليل الكمي لمؤسسات تقييم الإدارة الاقتصادية الدولي بشأن ليبيا إلى إغفالها عن توفير أدلة تجريبية نابعة من التحليل الكيفي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية

التسرع والانتقائية السياسية، التي طبعت كثيرا من السياسات والبرامج الاقتصادية خلال الفترات السابقة، يجب أن ينعكس رسوخ هذه الهوية في تماسك الخطابين التواصلين والتنسيقي للدولة.

3. نوصي بضرورة تعميق البحث التجريبي الكيفي في الإصلاح الاقتصادي، لتقديم وضوح أكثر حول الرؤية المؤسسية للاستفادة من دروس الماضي. إن بناء الدليل الكيفي المجمع يقوم على المزيد من الدراسات والبحوث، حول المؤثرات السياسية والاجتماعية في الإدارة الاقتصادية للدولة وتأثير سياسات الماضي في الحاضر والمستقبل.

4. التوصية في المجال التطبيقي للإدارة العامة الليبية بضرورة إنهاء "نمط المركزية الشديدة" السابقة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، واستبدالها بنمط قواعد القرار المتعددة للسياسات العامة Pluralistic rules of policy decision-making.

5. التوصية بالعمل على خلق رؤية مؤسسية وطنية تتأسس على قيام "ترابط فعلي بين أهداف السياسة والإدارة العامة" في عمل الدولة، مع فصل الشق المهني المحترف للإدارة الحكومية وأن يقتصر على قادة الإدارة العامة القادرين عليه فنيا ومهنيا، بشرط أن تتوحد رؤيتهم مع صناع القرار السياسيين حيال قضايا المصلحة الوطنية العليا.

2. اتسم الإصلاح المؤسسي التنظيمي بوجود العديد من التحولات ونقاط التحول ونمط مستمر من "التعديلات غير المتسقة"، وقد تعزز ذلك أكثر من خلال الترميز عندما ظهرت "الانتقائية" في تدابير التغيير الاقتصادي الليبي وصلة هذا التغيير بالمؤثرات السياسية.

3. كشف التحليل الكيفي للخطاب وجود تأثير مباشر للعوامل والمؤثرات السياسية واعتبارات السياق الوطني المؤسسي واعداداته المؤسسية الرسمية وغير الرسمية وحتى شبه الرسمية.

4. إن ملكية الإصلاح الاقتصادي Ownership of Economic Reform لم تكن لدى الشعب الليبي وبالشراكة بين القطاعين العام والخاص، لذلك أصبح محتوى السرد حول الإصلاح الاقتصادي فقيرا ومحدودا بسبب الافتقاد إلى الواقعية Lack of Realism واستحالة تفكيك القطاع العام خلال سنوات قليلة.

(2) التوصيات:

1. ضرورة إجراء دراسات موسعة حول الإصلاح التنظيمي في الاقتصاد الليبي عبر كل من التحليلين الكمي والكيفي، وباستخدام معايير الجودة التنظيمية المتعارف عليها والمذكورة في النتائج. الإدارة الحكومية الليبية في الحاضر والمستقبل عليها النظر بعين الاعتبار للتطبيق الجوهري لهذه المعايير.

2. التوصية بضرورة الاتفاق على هوية مؤسسية واضحة ومستقرة لشكل وهيكل النظام الاقتصادي، تكون بعيدة عن

الهوامش:

134 لعام 2006 بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي ونظامه الأساسي.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2007. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة الإجراءات*. القرار رقم 20 لعام 2007 بشأن الشفافية.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2007. *الجريدة الرسمية الليبية 2007: مدونة الإجراءات*. القرار رقم 118 لعام 2007 بشأن ملكية الشركات العامة.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 9 لعام 2010 بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 10 لعام 2010 بشأن الجمارك في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق الأوراق المالية الليبي.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 12 لعام 2010 بشأن علاقات العمل في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2010. *الجريدة الرسمية الليبية 2010: مدونة التشريعات*. القانون رقم 23 لعام 2010 بشأن الأنشطة التجارية في ليبيا.

2. المراجع الأجنبية:

- Agnafors, Marcus. 2013. Quality of Government: Toward a More Complex Definition'. *American Political Science Review*, 107 (03).

- Alesina, Alberto. 1997. *the Political Economy of High and Low Growth*. World Bank Washington, DC.

- Al-Sawani, Youssef Mohamed. 2013. *Libya: Revolution and Challenges of State Building*. Beirut: Centre for Arab Unity Studies.

1. أي تحليل التأثير السببي لمكونات الحكم الرشيد على السياسات الاقتصادية.

2. تنص المادة (2) على أنه "يجب تحرير علاقات العمل من عبودية الأجرة"، كإشارة للحفاظ على المعتقدات الأساسية للأنظمة الاشتراكية ضد الرأسمالية واقتصاد السوق.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 1997. *الجريدة الرسمية الليبية 1998: القانون رقم 5 لعام 1997* بشأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2000. *الجريدة الرسمية الليبية 2001: مدونة التشريعات*. القانون رقم 9 لعام 2000 لتنظيم مناطق العبور والتجارة الحرة في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2001. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة التشريعات*. القانون رقم 21 لعام 2001 بشأن ممارسة الأنشطة الاقتصادية في ليبيا.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2005. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة التشريعات*. القانون رقم 1 لعام 2005 بشأن المصارف.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2005. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة التشريعات*. القانون رقم 2 لعام 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2005. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة التشريعات*. قانون رقم 3 لعام 2005 بشأن شركات القطاع العام.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2006. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة الإجراءات*. قرار أمانة المؤتمر الشعبي العام رقم 108 لعام 2006 بشأن حقوق الملكية.

- ليبيا، مؤتمر الشعب العام. 2006. *الجريدة الرسمية الليبية: مدونة الإجراءات*. القرار رقم

- Argy, Steven and Johnson, Matthew .2003. *Mechanisms for improving the quality of regulations: Australia in an international context*. Productivity Commission.
- Bazeley, Patricia .2008. *Qualitative Data Analysis with NVivo*. Sage Publications Limited.
- Bevir, Mark .2009. *Key Concepts in Governance*. Sage Publications, California.
- Brownlee, Jason .2007. Hereditary Succession in Modern Autocracies'. *World Politics*, 59 (4), 595-628.
- Charron, Nicholas and Lapuente, Victor .2011. Which dictators produce quality of government?. *Studies in Comparative International Development*, 46 (4), 397- 423.
- Combaz, Emilie .2014. *'Political Economy of Libya after the Qadhafi Regime*. GSDRC.
- Dellepiane-Avellaneda, Sebastian .2009. Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom. *British Journal of Political Science*, 40 (1), 195-224.
- Flick, .2006. *An Introduction to Qualitative Research*. Third edn, London Sage Publications Limited.
- Gamble, Andrew .2000. *Debating governance*. Oxford University Press .2000.
- Hall, P. A. and D. Soskice .2001. *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage*. Oxford University Press.
- Hay, Colin and Rosamond, Ben .2002. 'Globalization, European Integration and the Discursive Construction of Economic Imperatives. *Journal of European Public Policy*, 9 (2), 147-67.
- Holmberg, Sören, Rothstein, Bo, and Nasiritousi, Naghmeh .2008. *Quality of Government: What You Get?* QoG Working Papers Series. The Quality of government Institute, University of Gothenburg.
- Holmberg., Sören and Rothstein, Bo .2012. *Good Government: The Relevance of Political Science*. Edward Elgar Publishing.
- Howe, K.R., 1992. .Getting Over the Quantitative-Qualitative Debate. *American Journal of Education*, 236-56.
- Hurd, Ian .2005. The Strategic Use of Liberal Internationalism: Libya and the UN Sanctions, 1992-2003. *International Organization*, 59 (3), 495.
- Hvidt, Martin .2011. Economic and Institutional Reforms in the Arab Gulf Countries. *The Middle East Journal*, 65(1): 85-102.
- IMF, International Monetary Fund .2003. Libya Accepts Article VIII of IMF Obligations: Press Release No. 03/122 '.
- Jones, M. D. and M. K. McBeth .2010. A Narrative Policy Framework: Clear enough to be wrong?. *Policy Studies Journal*, 38(2): 329-353.
- Kaufmann, Daniel, Kraay, Aart, and Zoido-Lobaton, Pablo .1999.

Aggregating Governance Indicators (2195): World Bank Publications.

- Kaufmann, Daniel, Kraay, Aart, and Zoido-Lobaton, Pablo .2000. *Aggregating Governance Indicators* (2195): World Bank Publications.

- Kurtz, Marcus J and Schrank, Andrew .2007. Growth and Governance: Models, Measures, and Mechanisms. *Journal of Politics*, 69 (2), 538-54.

- Landman, Todd and Häusermann, Julia .2003. *Map-making and Analysis of the Main International Initiatives on Developing Indicators on Democracy and Good Governance*. unpublished manuscript, University of Essex.

La Porta, Rafael, et al. 1999. The Quality of Government. *Journal of Law, Economics, and Organization*, 15 (1), 222-79.

- Mantzavinos, C., 2004. *Individuals, institutions, and Markets*. Cambridge University Press.

- Mutz, Diana Carole, Sniderman, Paul M, and Brody, Richard A., 1996. *Political Persuasion and Attitude Change*. University of Michigan Press.

- Ney, Steven .2006. *Messy issues, Policy Conflict and the Differentiated Polity: Analyzing Contemporary Policy Responses to Complex, Uncertain and Transversal Policy Problems*. The University of Bergen.

- North, Douglass C., 1997. Where have we been and where are we going?' *World Bank Policy Research Working Papers*.

- Peters, B Guy, Pierre, Jon, and King, Desmond S .2005. the Politics of Path Dependency: Political Conflict in Historical Institutionalism. *Journal of Politics*, 67 (4), 1275-300.

- Radaelli, Claudio M., 2004. Policy Change and Discourse in Europe: Conceptual and Methodological Issues. *West European Politics*, 27 (2), 183-210.

- Radaelli, Claudio M and De Francesco, Fabrizio .2007. *Regulatory Quality in Europe: concepts, measures and policy processes*. Manchester University Press.

- Remenyi, Dan .1998. *Doing Research in Business and Management: an Introduction to Process and Method* (Sage).

- Sabatier, Paul A and Jenkins-Smith, Hank C., 1993. *Policy change and learning: an advocacy coalition approach*. theoretical lenses on public policy (POD).

- Sangmpam, SN .2007. Politics Rules: The False Primacy of Institutions in Developing Countries. *Political Studies*, 55 (1), 201-24.

- Schwartz-Shea, P. and D. Yanow .2012. *Interpretive Approaches to Research Design: Concepts and Processes*, Routledge.

- Schmidt, Vivien A., 2002. Does discourse matter in the politics of welfare state adjustment? *Comparative Political Studies*, 35 (2), 168-93.

- Schmidt, Vivien A., 2008. Discursive Institutionalism: the explana-

tory power of ideas and discourse.
Annual Review of Political Science,
11, 303-326.

- Stone, Deborah A., 2002. *Policy Paradox: the Art of Political Decision Making*. Norton & c..

- UNDP, United Nation's development Programme .1997. *The Shrinking State*, a report on Governance New York.

- Van de Walle, Nicolas .1994. *Neopatrimonialism and Democracy in Africa, with an Illustration from Cameroon. Economic Change and Political Liberalization in sub-Saharan Africa*, 129-57.

- Verweij, Marco, et al., 2006. Clumsy Solutions for a Complex World: the Case of Climate Change. *Public Administration*, 84 (4), 817-43.

- World Bank, WB .1994. *Governance: the World Bank's experience* (World Bank). Governance Matters : <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc> 5-9-2013.

- Yin, R.K., 2009. *Case Study Research: Design and Methods*. (5; London: Sage Publications, Incorporated).

- Zoubir, Yahia H., 2009. Libya and Europe: economic realism at the rescue of the Qaddafi authoritarian regime. *Journal of contemporary European studies*, 17 (3), 401-15.